

Distr.: General
17 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢٢ (ب) من القائمة الأولية*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً

خاصة: المؤتمر العشري الشامل لاستعراض

تنفيذ برنامج عمل ألماتي

تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير
الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل
البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٢، الذي طلبت فيه الجمعية
العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ برنامج
عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد
للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل.

* A/68/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090813 060813 13-39751 (A)



أولا - مقدمة

١ - اعتمد برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية عام ٢٠٠٣ استجابةً من الأمم المتحدة لتنامي ضرورة التصدي للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣١ بلداً. ويقدم هذا التقرير آخر المعلومات عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي، مُركّزاً على المجالات الرئيسية ذات الأولوية وعلى حالة التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل والمقرّر عقده في عام ٢٠١٤. ويختتم التقرير بتوصيات سياساتية ويتضمن مرفقاً إحصائياً.

ثانياً - لمحة عامة عن التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وآخر تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها

٢ - إن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى منافذ برية مباشرة إلى البحر وبعدها وعزلتها عن الأسواق الدولية الكبرى يجعلها تعتمد اعتماداً كبيراً على بلدان المرور العابر في أنشطتها التجارية البحرية. وهي تواجه أيضاً معابر حدودية إضافية وإجراءات عبور مرهقة ونظم لوجستيات تنقصها الكفاءة ومؤسسات ضعيفة وبنية تحتية ضعيفة، تسهم كلها إلى حد كبير في زيادة النفقات الإجمالية لخدمات النقل وسائر تكاليف المعاملات التجارية. وتُحدث هذه التكاليف الباهظة أثراً كبيراً يحدّ من النشاط التجاري ويخلّف آثاراً سلبية مباشرة على نموها الاقتصادي ولاحقاً على قدرتها على تعزيز التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

٣ - ويعيق انعدام السواحل لهذه البلدان مشاركتها الكاملة في التجارة الدولية ويقلّل إلى أدنى حد من مزيتها النسبية. ففي دراسة أُجريت مؤخراً، استخدم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أساليب قياس اقتصادية لوضع تقدير يستند إلى التجربة لإجمالي التكلفة الإنمائية (بما في ذلك بُعدها الاقتصادي والاجتماعي) التي تتكبدها هذه البلدان لمجرّد كونها بلداناً ساحلية. وكشفت الدراسة أن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى منافذ إلى البحر أدى إلى انخفاض متوسط مستوى التنمية فيها بنسبة ٢٠ في المائة عما كان سيكون عليه لو لم تكن هذه البلدان غير ساحلية. وفي عام ٢٠١٠، بلغ حجم التجارة في البلدان النامية غير الساحلية نسبة ٦١ في المائة من حجم التبادل التجاري للبلدان الساحلية بينما ازدادت تكاليفها في مجال النقل بنسبة ٤٥ في المائة عن اقتصاد بلد ساحلي نموذجي. ويقدر البنك الدولي في منشوره المعنون "Doing Business لعام ٢٠١٣" أن التكاليف الأساسية لواردات البلدان النامية غير الساحلية وصادراتها تبلغ نحو ضعف تكاليف بلدان المرور العابر المجاورة لها. فقد أنفقت

البلدان النامية غير الساحلية في المتوسط ٣٠٤٠ دولاراً لتصدير حاوية شحن قياسية بينما أنفقت بلدان المرور العابر ١٢٦٨ دولاراً. وبالمثل، تكبدت البلدان النامية غير الساحلية ٣٦٤٣ دولاراً لاستيراد حاوية مماثلة من البضائع مقارنة بمبلغ ١٥٦٧ دولاراً تكبدها البلدان الساحلية المجاورة لها (انظر الجدول ٢).

٤ - وتزيد التحديات الناشئة، بما فيها الصدمات الخارجية، من تفاقم المشاكل الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية. فقد أدى الكساد الكبير، لما بلغ أسوأ مستوياته في عام ٢٠٠٩، إلى تقلص نسبة النمو في تلك البلدان إلى ٣,٦ في المائة، وهي نسبة تقل بكثير عن النمو الذي بلغ متوسطه على مدى عقد من الزمن ٦,١ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، قفز الناتج بقوة من جديد إلى ٦,٧ في المائة، ثم ما لبث أن تباطأ من جديد بحيث انخفض إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١١. وكان من المتوقع أن يستمر تباطؤ الناتج الاقتصادي، مع توقع أن تبلغ نسبة النمو ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. ومع تسجيل زيادة طفيفة في نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٤٧ دولاراً في عام ٢٠١٠ إلى ١٤٦٤ دولاراً في عام ٢٠١٢، تباطأت وتيرة النمو للسنة الثالثة على التوالي. ويقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نحو ثلثي البلدان النامية غير الساحلية عن ١٠٠٠ دولاراً.

٥ - ويعكس تباطؤ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ آثار العدوى المرتبطة باستمرار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والكساد المضاعف في الاقتصادات الرئيسية وفوتور الطلب العالمي على السلع الأساسية، ولا سيما في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. ومن المرجح أن تؤدي التحديات الناشئة، مقترنة بتفاقم الأزمات الراهنة، بما في ذلك التأخر في تسوية المشاكل الأساسية، إلى تردي بيانات ميزانيات الحكومات والمصارف التجارية، بما في ذلك تلك الموجودة في البلدان النامية غير الساحلية. ولئن كان من المتوقع أن يستمر اتساع نطاق الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان النامية غير الساحلية، فإنه ليس من المرجح أن يعود في المستقبل القريب إلى الوتيرة التي كان عليها في فترة ما قبل الأزمة في عام ٢٠٠٨.

٦ - ويتواصل تقلص إجمالي القيمة المضافة المستمدة من الزراعة والصناعات التحويلية وصادرات البضائع والخدمات. فبالنسبة للزراعة، مثلاً، يقدر بأن القيمة المضافة انخفضت من ٢٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٨,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وأما قيمة التصنيع المضافة، التي تعد مؤشراً على مستوى التصنيع، فقد انخفضت، مقيسة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، بمقدار ٣٦ في المائة، من نسبة بلغت ذروتها عند ١٨,١ في المائة في عام ١٩٩٢، إلى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وكان انهيار قطاع الصناعات التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية، وهو دليل على الأضرار الواقعة

عليها بسبب موقعها الجغرافي، أسوأ مما هو عليه مقارنة بمجموعة بلدان المرور العابر النامية، التي بلغت نسبة الانكماش الاقتصادي فيها ٧,٥ في المائة فقط خلال الفترة نفسها. وإلى جانب تباطؤ التنوع الاقتصادي، يُضعف تقلص النشاط الصناعي القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية ويجعل تحولها الهيكلي يتخذ اتجاهها معاكسا، مما يزيد من عزلتها. كما أنه يحول دون مشاركتها الفعالة والمجدية في سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية.

٧ - ولا يزال معدل التضخم الأساسي في هذه المجموعة يتأرجح من غير ضوابط. فبعد أن صعد بسرعة من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١١، فإنه اعتدل إلى متوسط قُدِّر بنسبة ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٢. إلا أنه ظل في حدود رقم ثنائي بالنسبة لستة بلدان هي: بروندي وإثيوبيا وملاوي ومنغوليا وأوغندا وأوزبكستان. ومن الأسباب الجذرية للارتفاع ارتفاع أسعار الأغذية الناجم عن ضعف موسم حصاد الحبوب وارتفاع أسعار المنافع العامة فضلا عن الآثار غير المباشرة المترتبة على السياسات المالية التوسعية في بلدان أخرى.

٨ - ومع أن البلدان النامية غير الساحلية تحرز بعض التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ثمة أدلة متزايدة على أن هذه المجموعة لن تحقق العديد من تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ومن بين البلدان التي حالفها النجاح، لا تزال التدخلات الرامية إلى رفع معدلات بقاء الأطفال في البلدان النامية غير الساحلية تحقق النتائج المرجوة. فقد تراجع معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات على نطاق المجموعة إلى حد كبير بحيث انخفض من معدل كبير بلغ ١٢١,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١١. بيد أنه لا تزال هناك تحديات هائلة لأن هناك ١٥ بلدا لا تزال معدلات وفيات الأطفال فيها تفوق ١٥٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

٩ - وارتفعت نسبة تمكين المرأة، على نحو ما تمثله بالتقريب حصة النساء في البرلمان، من ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. ولا يزال التقدم المحرز في تضيق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم متواضعا. وتحسّن معدل الإناث إلى الذكور ممن حصلن على التعليم الثانوي على الأقل، من ٠,٦ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧ في عام ٢٠١٠. بيد أن النجاح في تحسين معدل الإناث إلى الذكور فيما يتعلق بالمشاركة في مجموع القوة العاملة لا يزال نجاحا محدودا. وبالنسبة للبلدان التي لديها بيانات عن ذلك، تفيد التقديرات أن تلك النسبة توقفت عند ٠,٨ منذ عام ٢٠٠٠.

١٠ - وبالتوازي مع الاستفادة مما هو قائم من الأهداف الإنمائية للألفية والاستمرار في تركيز الاهتمام على الحد من الفقر وتحقيق الرفاه الإنساني، من المهم أن يُكفل إدراج

احتياجات البلدان النامية غير الساحلية بإحكام في صلب الخطة الإنمائية الجديدة. وفي سياق المناقشات المتعلقة بالتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي تركيز الاهتمام على تحقيق تنمية مستدامة تكون قادرة على تهيئة ما يكفي من فرص العمل الكريم ومعالجة البعدين الإنساني والاجتماعي، بما في ذلك انعدام المساواة الجغرافية بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تدعم خطة التنمية الجديدة إحداث تحول هيكلي وأن تعزز القدرة على التأقلم وتخفف من حدة آثار تغير المناخ وتدهور التربة والتصحر وغير ذلك من الكوارث الطبيعية.

ثالثا - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل الماتي

ألف - المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١١ - تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من تكاليف المعاملات التجارية ترتبط بالبنية الأساسية غير المادية، أي إجراءات العبور الحدودي، والسياسات، والقوانين، وإجراءات المرور العابر، والنظم اللوجستية والتنظيمية. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة تحليلية أجراها الاتحاد الدولي للنقل البري وتغطي أوروبا وآسيا على أن عمليات الشحن البري، بالرغم من أنها ممكنة تقنيا ومجدية تجاريا، تعيقها إلى حد كبير العوامل التالية: غياب إجراءات وأنظمة حدودية موحدة، وكثرة نقاط المراقبة، وتقادم نقاط العبور الحدودية، وعدم ملائمة الإجراءات والضوابط الجمركية، وعمليات التأشيرات المرهقة للسائقين. ويقدر الاتحاد أن نحو ٤٠ في المائة من وقت النقل يُهدر على الحدود، بينما تشكّل "المدفوعات غير الرسمية" ما نسبته ٣٨ في المائة من تكاليف النقل في المنطقة.

١٢ - ولا بد من قيام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بالتصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالنقل العابر وعبور الحدود وتنفيذها تنفيذا فعالا من أجل تبسيط عمليات العبور ومواءمتها وتوحيدها. وهذه الصكوك تؤدي دورا مهما في الحد من حالات تأخر المرور العابر ومن التكاليف. ومن أصل أكثر من ٥٠ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل الدولي وتيسير التجارة، هناك سبع اتفاقيات تتصل تحديدا بتجارة المرور العابر وعبور الحدود بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ويبيّن الجدول ١ أن حالة الانضمام إلى هذه الاتفاقيات الأساسية لا تزال بطيئة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لكي تصبح طرفا في هذه الصكوك القانونية المهمة.

الجدول ١

حالة انضمام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى اتفاقيات مختارة من اتفاقيات الأمم المتحدة أو التصديق عليها حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

الاتفاقية	عدد البلدان النامية غير الساحلية	عدد بلدان المرور العابر التي صدقت على الاتفاقية/ انضمت إليها (حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)
اتفاقية السير على الطرق (١٩٦٨)	١٣	١٢
اتفاقية لافتات وإشارات الطرق (١٩٦٨)	٨	٩
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع. معقضى دفاتر النقل الدولي البري (١٩٧٥)	١١	٥
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات البرية التجارية (١٩٥٦)	٥	٣
الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (١٩٧٢)	٦	٣
الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود (١٩٨٢)	١١	٣
الاتفاقية المتعلقة بعقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية (١٩٥٦)	١٠	٢

المصدر: www.uncece.org/trans/conventn/legalinst.html

١٣ - ووضِع في الآونة الأخيرة في منطقة آسيا عدد من اتفاقات النقل دون الإقليمية تتعلق بالمرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية، بهدف دعم التجارة والتكامل. فقد احتتمت في آذار/مارس ٢٠١٢ المفاوضات بشأن مرفقات الاتفاق بين حكومات منظمة شنغهاي للتعاون المتعلقة بتيسير النقل البري الدولي. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في قرارها ٧/٦٩ الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة. وتحرز البلدان الأفريقية أيضا تقدما في إعداد الاتفاق الحكومي الدولي لتدعيم الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا، ومن المتوقع الموافقة على نص الاتفاق في أواخر عام ٢٠١٣.

١٤ - ولا تزال الاتفاقات الثنائية الأداة السائدة لتيسير النقل البري العابر، حتى في المناطق التي ترتفع فيها نسبة التكامل الإقليمي. فثمة حاجة إليها لتنفيذ الأحكام المحلية من قبيل الإجراءات المشتركة وساعات فتح المراكز الحدودية. إلا أن البنك الدولي خلص، بناءً على دراسة أجراها في الآونة الأخيرة واستعرض فيها أكثر من ٧٠ اتفاقا ثنائيا بشأن الشحن

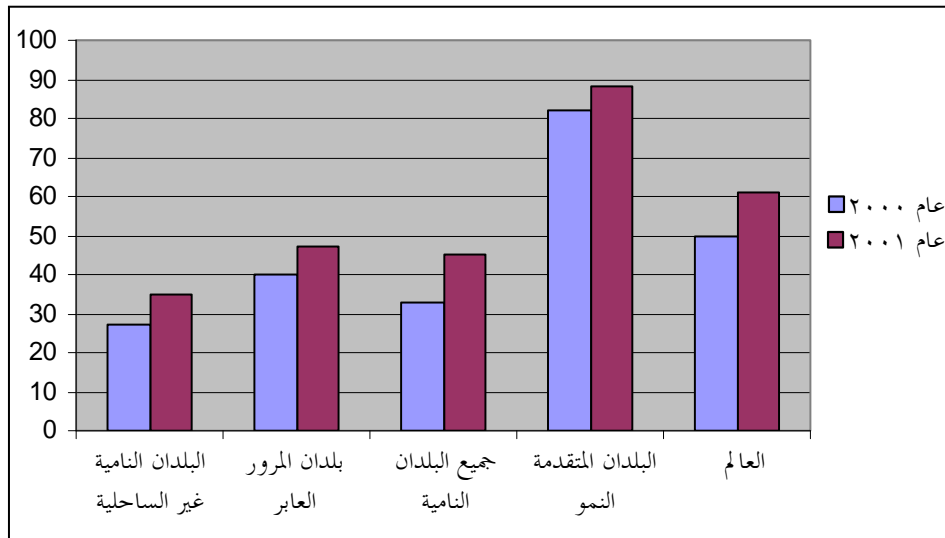
البري، إلى أن المعاهدات الثنائية المعرقة في التفاصيل قد تكون لها نتائج عكسية لأنها تحد من المرونة في التنفيذ، أو تنحرف عن أفضل الممارسات الدولية، أو قد تستخدم مصالح خاصة. فالاتفاقات الثنائية، في هذه الحالات، تحد من الكفاءة وتزيد من تكلفة خدمات النقل البري الدولي. وأشارت الدراسة إلى أنه يتعين دعم الدول لتأخذ بنهج أشمل في صياغة الاتفاقات الثنائية.

١٥ - وما فتئت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر تطبّق على نحو متزايد التدابير التي تقلّل إلى حد كبير من تكاليف المعاملات وحالات التأخير في نقاط العبور الحدودية، عن طريق مواءمة الإجراءات والقواعد والوثائق الجمركية. ومن التدابير التي تم تنفيذها بدء إدخال تطبيقات إلكترونية حديثة على نظام النقل البري الدولي، واستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية، والمراكز الحدودية التي تديرها البلدان المجاورة بصورة مشتركة، ومخططات طرف ثالث للتأمين على المركبات، وإزالة الحواجز الطرقية وغير ذلك من التدابير. وتطبق العديد من البلدان النامية غير الساحلية أو أنها تعتزم تطبيق نظم النافذة الواحدة للتخليص الجمركي، بما فيها رواندا وزامبيا وباراغواي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا ونيبال وجمهورية مولدوفا وأوغندا وبوركينا فاسو وقيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان وأرمينيا وأذربيجان. وأفادت عدة بلدان بأنها حققت نتائج اقتصادية إيجابية من تنفيذ هذه النظم.

باء - تطوير البنى التحتية وصيانتها

١٦ - تحسنت النسبة المئوية للطرق المعبدة في البلدان النامية غير الساحلية منذ عام ٢٠٠٠ ولكنها لا تزال منخفضة، بحيث أن ٩ بلدان فقط لديها ما تزيد نسبته على ٥٠ في المائة من الطرق المعبدة و ٨ بلدان لديها ما بين ٢٠ و ٤٩ في المائة من الطرق المعبدة. ومقارنةً بمجموعات البلدان الأخرى، فإن البلدان النامية غير الساحلية توجد فيها أدنى نسبة من الطرق المعبدة تليها بلدان المرور العابر النامية على النحو المبين في الشكل الأول.

الشكل الأول
النسبة المتوية للطرق المعبدة



المصدر: قاعدة بيانات الشعبة الإحصائية.

١٧ - وفي آسيا، يستمر إحراز تقدم في تطوير وتحسين الطرق الرئيسية الآسيوية وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا على السواء. ورغم تحسين ما نسبته ٣٠ في المائة تقريباً من الطرق الرئيسية الآسيوية في البلدان النامية غير الساحلية إلى مستوى أعلى منذ عام ٢٠٠٤، لا يزال ما نسبته ١٨ في المائة من الطرق بحاجة إلى تحسين لاستيفاء المعايير الدنيا. وتغطي شبكات السكك الحديدية الآسيوية أكثر من ١١٧ ألف كيلومتر، وقد تم إحراز بعض التقدم في تحسين شبكات السكك الحديدية من خلال إغلاق بعض الوصلات الناقصة. بيد أن التحدي الرئيسي لا يزال التحدي المتمثل في إغلاق الوصلات الناقصة التي تشكل ٩ في المائة من الشبكة، وفي المواءمة بين مختلف معايير البنى التحتية، بما في ذلك مقاييس السكك الحديدية. ووفقاً لتقديرات مصرف التنمية الآسيوي، فإنه يلزم توفير مبلغ ٢٩٠ مليون دولار سنوياً لسد فجوة البنى التحتية للنقل في آسيا في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

١٨ - وفي أفريقيا، أُدخلت تحسينات رئيسية على الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا والذي يبلغ مجموع طوله ١٢٠ ٥٤ كيلومتراً موزعة على طول تسعة ممرات. بيد أنه يعاني من وصلات ناقصة ومن سوء الصيانة في قطاعاته الرئيسية. ولتوفير مستوى معقول من الربط القاري، فإنه يلزم حوالي ١٠٠ ألف كيلومتر من الطرق الإقليمية. وتتصف شبكة السكك الحديدية الأفريقية البالغ طولها ٧٤ ٧٧٥ كيلومتراً والواقعة في معظمها في الشمال والجنوب الأفريقيين بالانخفاض الشديد للكثافة واختلاف المعايير التقنية. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع

جديدة لتطوير السكك الحديدية، في إطار اتحاد السكك الحديدية الأفريقية، الذي يدعو إلى تشييد خطوط للسكك الحديدية مستوفية للمقاييس النموذجية.

١٩ - وقدّر برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا أنه يلزم نحو ٢٤,٤ بليون دولار من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية للنقل البري والسكك الحديدية التي يمكن تنفيذها في إطار خطة العمل ذات الأولوية للفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٠، قدّر البنك الدولي أنه يلزم ٩٣ بليون دولار سنوياً خلال السنوات العشر القادمة لسد فجوة البنى التحتية (بما في ذلك النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في أفريقيا.

٢٠ - وفي أمريكا الجنوبية، فإن خطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢ التي وضعها المجلس المعني بالبنى التحتية والتخطيط في أمريكا الجنوبية تهدف إلى استكمال حافظة مشاريع مبادرة تكامل البنى التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية. ومن أصل حافظة معتمدة يبلغ عدد مشاريعها ٥٣١ مشروعاً (في مجالات النقل والطاقة والاتصالات) باستثمارات تقدر قيمتها بـ ١١٦ بليون دولار، يجري حالياً تنفيذ ١٥٩ مشروعاً تبلغ قيمتها ٥٢ بليون دولار، ويجري تقييم ٣٠٩ مشاريع تبلغ قيمتها ٥٣,٧ بليون دولار، في حين أن ٦٣ مشروعاً قد تم تنفيذها بالفعل. وأشار المجلس أيضاً إلى الالتزام بتطوير شبكة ألياف ضوئية إقليمية لتحسين الاتصالات وتخفيض تكاليفها.

٢١ - وينبغي أن يُستكمل تطوير شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية بالتطوير المتزامن للبنى التحتية الداعمة لجانبي الطريق ولبني السكك الحديدية. وستكفل البنى التحتية الإضافية ليس سلامة الطرق البرية والسكك الحديدية فحسب، بل أيضاً إشراك الأعمال التجارية المحلية في تقديم الخدمات على طول شبكات الطرق الرئيسية والسكك الحديدية، مما يؤدي إلى إنشاء ممرات إتمائية. ويستمر إحراز تقدم في إنشاء موانئ جافة في البلدان النامية غير الساحلية في جميع المناطق.

٢٢ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي، فقد ازداد استخدام الشحن الجوي للبضائع في بعض البلدان النامية غير الساحلية رغم أنه يظل محدوداً بسبب ارتفاع أسعار الوقود. كما أن الطلب محدود بسبب التكلفة، نظراً إلى أن تكلفة الشحن الجوي تزيد بين ٤ و ٥ مرات على تكلفة النقل البري، وبين ١٢ و ١٦ مرة على تكلفة النقل البحري. وإضافة إلى ذلك، فلا يزال قطاع النقل الجوي يواجه تحديات في معظم البلدان النامية غير الساحلية كونه يتطلب توفير موارد ضخمة للاستثمار في البنى التحتية وتحديثها وصيانتها. وتحد هذه التحديات من الشحن الجوي للسلع الثمينة لكل وحدة أو للسلع ذات الحساسية الزمنية في طبيعتها، مثل

الوثائق والمستحضرات الصيدلانية والأزياء والملابس والإلكترونيات والسلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية ومنتجات الأغذية البحرية القابلة للتلف.

٢٣ - وقد أحرزت البلدان النامية غير الساحلية تقدما ملموسا في استخدام الاتصالات بالهواتف المحمولة والإنترنت، كما يتضح من زيادة نسبتها ١٥ في المائة و ٢٤ في المائة على التوالي خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ (انظر المرفق، الجدول ٦). وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن البلدان النامية غير الساحلية متأخرة عن البلدان النامية الأخرى من حيث الوصول إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض، غير أن تلك التكنولوجيا يمكن أن تؤدي دورا حاسما في زيادة الموصولية وتعزيز تنافسية المؤسسات وتيسير التجارة الدولية. وتشمل أولويات تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية تحسين فرص الاستفادة من شبكات الألياف الضوئية البحرية العالية القدرة للحصول على خدمات صوتية دولية منخفضة السعر والوصول إلى شبكة إنترنت ذات سرعات عالية، وإقامة شبكات أساسية ذات نطاق ترددي عريض، لربط البلدات والمدن داخل البلدان، وعبر الحدود، والربط مع شبكات كوابل الألياف الضوئية البحرية الدولية.

٢٤ - وتُعدُّ البنى التحتية للطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة ذات أهمية بالغة لخفض تأخير زمن المرور العابر للشحنات ولبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية. وتفاوتت تلك البلدان بشكل واسع في معدلات مد شبكات الكهرباء. وعلى الرغم من أن تحسينات ملحوظة في مد شبكات الكهرباء قد شوهدت على مدى العقد الماضي، فما زال يتعين قطع شوط طويل صوب الوفاء بالاحتياجات الأساسية المتعلقة بالبنى التحتية للطاقة في معظم تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن أحدث البيانات تُبين أن البلدان الأفريقية قد عانت من انقطاع التيار الكهربائي في المتوسط بمعدل ٨,٦ مرات في الشهر في عام ٢٠١٢. ويعزى انقطاع التيار الكهربائي بدرجة كبيرة إلى انعدام الربط الإقليمي بين شبكات الكهرباء وإلى نقص الطاقة في البلدان المتضررة.

٢٥ - ولا يمكن للقطاع العام وحده سد الفجوة القائمة في تمويل البنى التحتية. فسدها يتطلب إقامة تعاون دون إقليمي وإقليمي بشأن مشاريع البنى التحتية وتعزيز الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الدولية، وتعزيز دور القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية. ومن المهم أيضا استكشاف آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسندات البنية التحتية وسندات المغترين. وينبغي أيضا للبلدان غير الساحلية وبلدان

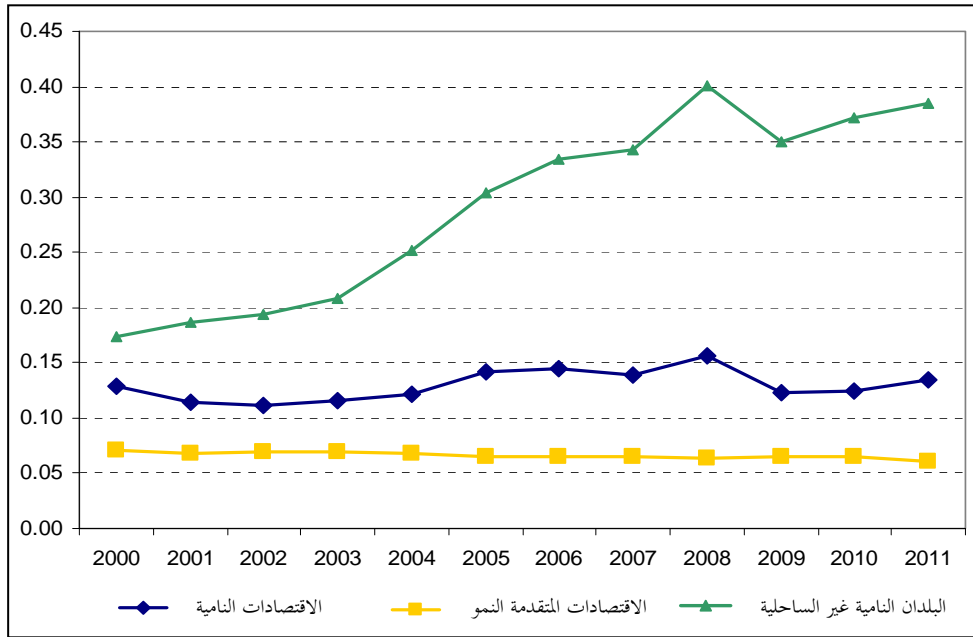
الممر العابر النامية أن تنظر في تنفيذ مبادرات متعددة القطاعات لاقتسام البنى التحتية (مثلاً من حيث الطرق والطاقة والاتصالات) من أجل تخفيض احتياجات التمويل.

جيم - التجارة الدولية وتيسير التجارة

٢٦ - بعد أن انخفضت الصادرات السلعية من البلدان النامية غير الساحلية انخفاضاً حاداً في عام ٢٠٠٩، وازدادت بنسبة ٣١ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣٦ في المائة في عام ٢٠١١، حيث شهدت انتعاشاً قوياً بلغ مستوىً قياسياً قدره ٢٢٤ بليون دولار. وحقق مصدرو الوقود والمعادن من البلدان النامية غير الساحلية المصدرة أكبر المكاسب. غير أن التقديرات تشير إلى أن نمو الصادرات قد تباطأ في عام ٢٠١٢. وسجلت صادرات البلدان النامية غير الساحلية زيادة نسبتها ٢٣ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن شروط التبادل التجاري لتلك البلدان قد تحسنت بصفة عامة منذ عام ٢٠٠٣، فقد شهدت سبعة بلدان منها تدهوراً.

٢٧ - ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة العالمية، على الرغم من أن حصتها من الصادرات العالمية تضاعفت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١ لتبلغ ١,٢ في المائة. غير أن أكثر من نصف صادرات المجموعة منشؤها بلدان أثنان فقط. ولا يزال هيكل صادرات البلدان النامية غير الساحلية يتسم بالاعتماد على عدد محدود من المنتجات المخصصة للتصدير، ولا سيما السلع الزراعية والتعدينية، كما يتضح من زيادة نسب تركيز الصادرات (انظر الشكل الثاني). فعلى سبيل المثال، تشكل السلع الأساسية الأولية وحدها ما تزيد نسبته على ٨٠ في المائة من صادرات عشرة بلدان أفريقية نامية غير ساحلية. وفي عام ٢٠١١، شكّلت ثلاثة منتجات تصديرية فقط ما تفوق نسبته ٧٠ في المائة من صادرات البلدان النامية غير الساحلية (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثاني
مؤشر تركّز الصادرات للبلدان النامية غير الساحلية ومجموعات البلدان الأخرى،
للفترة ٢٠١١-٢٠٠٠

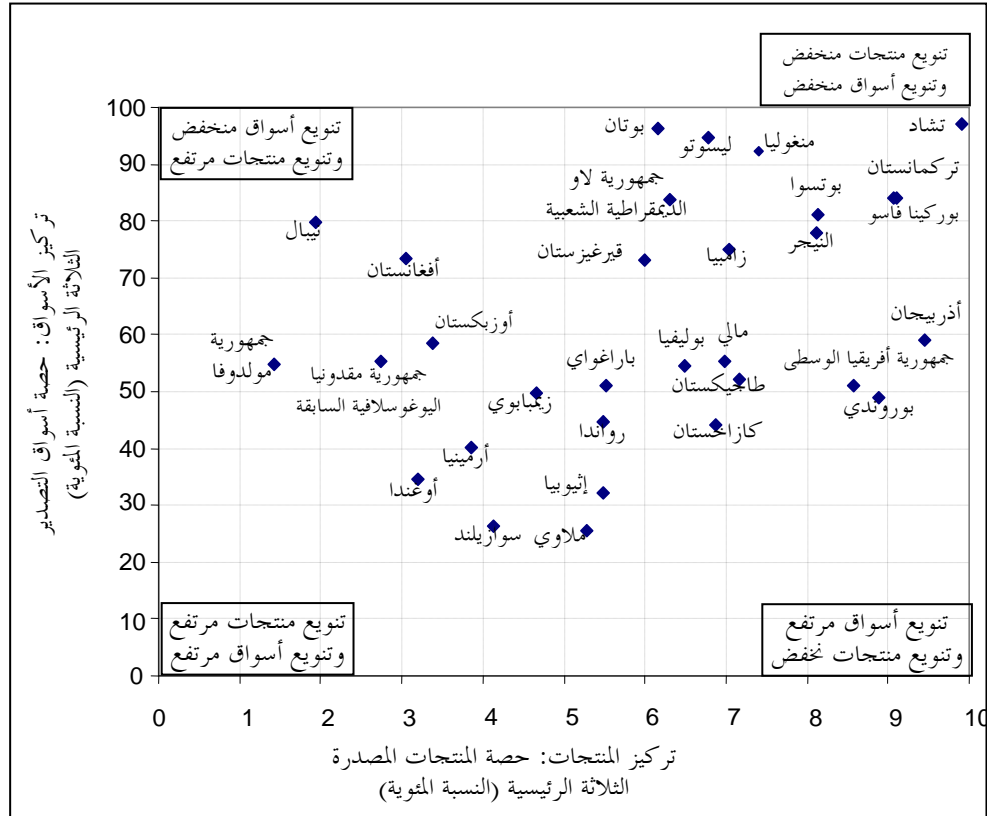


المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢٨ - وإضافة إلى قلة تنوع المنتجات التصديرية، فإن البلدان النامية غير الساحلية تعاني أيضا من نقص تنوع أسواق التصدير، كما يتضح من الشكل الثالث. وفي المتوسط، فإن ما نسبته ٦٢ في المائة من صادرات تلك البلدان موجّهة إلى ثلاثة أسواق فقط، مقارنةً بنسبة ٤٨ في المائة لبلدان المرور العابر.

الشكل الثالث

تنوع المنتجات والأسواق لصادرات البلدان النامية غير الساحلية، لعام ٢٠١١



المصدر: الخريطة التجارية لمركز التجارة الدولية.

٢٩ - وينطوي قطاع الخدمات على إمكانات كبيرة للتنوع الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية نظراً لأنه أقل تأثراً بالقيود الجغرافية. فقد ازدادت حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان من نسبة ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١١. واتخذت صادرات الخدمات منحى تصاعدياً في معظمها. وتمثل السياسات الرامية إلى تنوع صادرات واقتصادات تلك البلدان لصالح المنتجات والخدمات الصغيرة الحجم والمضيئة للقيمة، مثل السياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية، عنصراً بالغ الأهمية في تخفيض تكاليف التجارة والحد من تعرضها للصدمات، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع الأساسية. كما يمكن لها أن تساعد في ربط تلك البلدان بسلاسل الأنشطة المضيئة للقيمة، حيث ستوفر في نهاية المطاف وسيلة مهمة لبناء القدرات الإنتاجية.

٣٠ - ومع تزايد الترابط بين التجارة العالمية والاستثمار والإنتاج، أخذت السلاسل القيمة العالمية تستأثر بحصة متزايدة من التجارة الدولية. ويمكن للربط بهذه السلاسل أن ييسر تحقيق المزيد من التكامل في الأسواق العالمية، وأن يمكّن البلدان النامية غير الساحلية من أن تشكل روابط هامة في سلسلة الإنتاج والتوزيع. وتشير الأدلة المتوافرة إلى أن زيادة المشاركة في السلاسل القيمة العالمية تترافق بزيادة سرعة النمو والإنتاجية وإيجاد فرص للعمل، ويمكن أن تشكل وسيلة هامة لبناء القدرات الإنتاجية من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات.

٣١ - وتواصل البلدان المتقدمة الرئيسية والبلدان النامية الأكثر تقدماً، معاملة صادرات البلدان النامية غير الساحلية معاملة مواتية عبر منحها تعرفه جمركية تفضيلية. ومع الانخفاض التدريجي لمعظم التعريفات الجمركية، فقد غدت التدابير غير الجمركية حواجز أكثر أهمية من التعريفات الجمركية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ووفقاً لنتائج دراسات استقصائية أجراها مركز التجارة الدولية، وتأثر ما تتراوح نسبته بين ٦٠ و ٧٥ في المائة من المصدرين في بوركينافاسو وباراغواي وملاوي ورواندا من التدابير غير الجمركية. وينبغي أن يشكل تعزيز القدرات المحلية للتخفيف من آثار الحواجز غير الجمركية أولوية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والمشاركة في السلاسل القيمة العالمية.

٣٢ - وأصبح تيسير التجارة حالياً أهم صك من صكوك السياسات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية لكي تحقق مكاسب من التجارة الدولية. وقد بذل العديد من تلك البلدان جهوداً من أجل تعزيز تيسير التجارة. غير أن ثمانية من البلدان العشرة الأصعب من حيث التجارة عبر الحدود هي بلدان نامية غير ساحلية. وفيما يتعلق بالتصدير والاستيراد، فإن البلدان النامية غير الساحلية متأخرة عن شريكاتها في المرور العابر من حيث الوقت والتكلفة (انظر الجدول ٢). ففي حين أن متوسط وقت العبور اللازم للبلدان النامية غير الساحلية قد انخفض بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣، فلا تزال توجد اختلافات كبيرة بين البلدان. ويتعين بذل مزيد من الجهود لضمان تجارة أسرع وأقل تكلفة عبر الحدود، بما في ذلك زيادة مواءمة الإجراءات الجمركية والحدودية وإجراءات المرور العابر والمعاملات الرسمية.

الجدول ٢

سهولة التجارة عبر الحدود، لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣

	تكالفة التصدير (بدولارات الولايات المتحدة لكل حاوية)		زمن العبور للصادرات (بالأيام)		عدد الوثائق المطلوبة للصادرات	
	٢٠١٣	٢٠٠٦	٢٠١٣	٢٠٠٦	٢٠١٣	٢٠٠٦
متوسط البلدان النامية غير الساحلية	٣٠٤٠	٢٢٠٧	٤٢	٤٨	٨	٩
متوسط بلدان المرور العابر	١٢٦٨	١٠٠٤	٢٣	٣٠	٨	٨
	تكالفة الاستيراد (بدولارات الولايات المتحدة لكل حاوية)		زمن العبور للواردات (بالأيام)		عدد الوثائق المطلوبة للواردات	
	٢٠١٣	٢٠٠٦	٢٠١٣	٢٠٠٦	٢٠١٣	٢٠٠٦
متوسط البلدان النامية غير الساحلية	٣٦٤٣	٢٦٨٨	٤٨	٥٧	١٠	١١
متوسط بلدان المرور العابر	١٥٦٧	١٢٨٢	٢٧	٣٨	٨	١٠

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات "Doing business".

٣٣ - وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يكون للإبرام المبكر لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً أثر كبير على البلدان النامية غير الساحلية. وتمثل الولاية الأساسية للمفاوضات في توضيح وتحسين المواد التالية من الاتفاق العام المتعلقة بالتعريفات الجمركية والتجارة (الغات): المادة الخامسة المتعلقة بحرية المرور العابر، والمادة الثامنة المتصلة بالرسوم والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، والمادة العاشرة المتعلقة بنشر وإدارة الأنظمة التجارية. وينطوي الاتفاق المستقبلي على إمكانية تحقيق فوائد ملموسة للبلدان النامية غير الساحلية، عن طريق تخفيف الإجراءات الحدودية والجمركية المرهقة، وتخفيض تكاليف النقل العابر والمعاملات، وزيادة القدرة على التنبؤ، والإسراع بنقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها.

٣٤ - ويتضمن أحدث مشروع للنص الموحد المتعلقة بتيسير التجارة أحكاماً تفصيلية (TN/TF/W/165/Rev.16، المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣) من شأنها، عند الاتفاق عليها، أن تعزز مبدأ حرية المرور العابر عن طريق ضمان أن تكون الرسوم والأنظمة والإجراءات المتصلة بالسلع العابرة غير تمييزية، وألا تشكل قيوداً مقنعة على التجارة، وأن تكون أي رسوم مطبقة معقولة ومحسوبة على أساس التكاليف الفعلية للخدمات المقدمة، وألا تخضع السلع العابرة لرسوم جمركية ولا لمعايير تقنية إضافية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق سيقضي بتنفيذ تدابير معينة لتيسير التجارة بهدف التعجيل بالإفراج عن البضائع وتخليصها،

من قبيل إنشاء بنى تحتية مستقلة للمرور العابر، وتقديم وتجهيز الوثائق مسبقاً، واستخدام النافذة الواحدة، وفي نفس الوقت حظر التدابير التي تعوق تدفق السلع، من قبيل فرض قيود أخرى أثناء المرور العابر واستخدام القوافل. كما أن الاتفاق سيطالب بزيادة شفافية الأنظمة التي تؤثر على السلع العابرة، وعلى زيادة التعاون والتنسيق.

٣٥ - وتشترط منظمة التجارة العالمية على أن اتفاق تيسير التجارة يمكن أن يخفّض التكلفة العالمية لنقل التجارة اليوم من ١٠ في المائة تقريباً من قيمة التجارة إلى ٥ في المائة. وقد قدّرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن إمكانية خفض التكاليف التجارية للبلدان النامية غير الساحلية ستبلغ ما نسبته ١٦,٤ في المائة من تكاليف التجارة. ومن المهم في ضوء ما تقدم، أن تشارك تلك البلدان بفعالية في مفاوضات تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، وأن تعكس احتياجاتها الخاصة.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٣، انضم إلى منظمة التجارة العالمية بلدان اثنان من البلدان النامية غير الساحلية، وهما طاجيكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقطعت كازاخستان وأفغانستان وإثيوبيا مراحل متقدمة من عملية الانضمام. في حين قطعت أذربيجان وأوزبكستان وبوتان مراحل مختلفة أقل تقدماً من عملية الانضمام. وعموماً، لا تزال سبعة بلدان لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

دال - تدابير الدعم الدولي

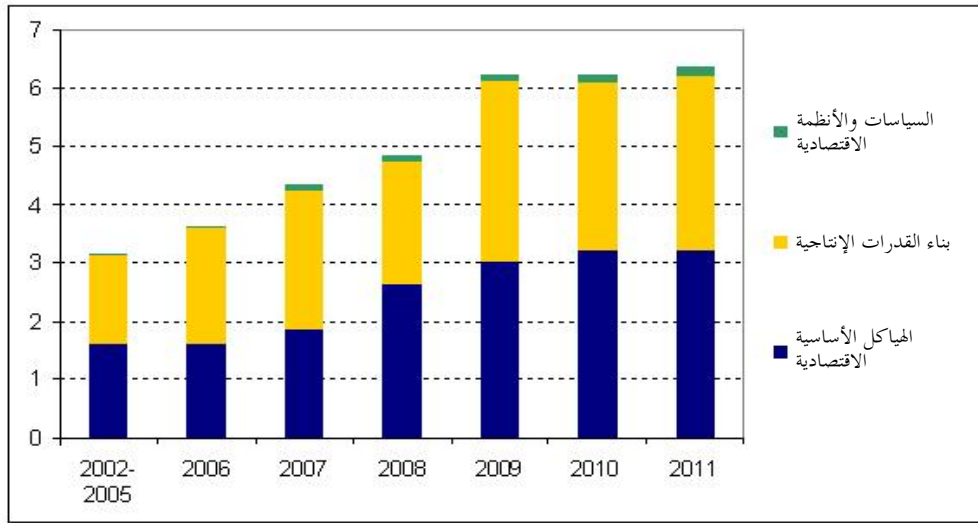
٣٧ - بعد رفع القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٦٠ في المائة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١١ فوصلت إلى ٢٥,٧ بليون دولار. وقد يشكل هذا الانخفاض في المعونة تهديداً للنفقات الإنمائية في البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على المعونات. وتجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في سبعة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١١ مقارنة مع ١١ بلداً في عام ٢٠١٠. ويستقطب عدد قليل من البلدان بما يرد من مساعدة إنمائية رسمية.

٣٨ - وبلغت المعونة لفائدة التجارة المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية ٦,٤ بلايين دولار في عام ٢٠١١، مسجلة زيادة حقيقية بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. واستقرت التدفقات إلى حد كبير في عام ٢٠١٠ ولكنها ازدادت زيادة هامشية في عام ٢٠١١. ومعظم تدفقات المعونة لفائدة التجارة موجهة للبنى التحتية الاقتصادية ولبناء القدرات الإنتاجية (انظر الشكل ٤٤). وقد ازدادت المساعدة الموجهة إلى النقل والتخزين من ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى بليون دولار في عام ٢٠١١، وشكلت، في

المتوسط، نحو ثلث مجموع مدفوعات المعونة لفائدة التجارة. ونظرا إلى الطبيعة الخاصة للاحتياجات من البنى التحتية والاحتياجات المتصلة بالتجارة لدى البلدان النامية غير الساحلية، ينبغي تقديم المزيد من المساعدات المالية لهذه البلدان لمساعدتها على تحقيق أولويات برنامج عمل ألماني والانضمام إلى السلاسل القيمة.

الشكل الرابع

مدفوعات المعونة لفائدة التجارة المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية، ٢٠١١
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة الثابتة)



المصدر: قاعدة بيانات نظام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للإبلاغ عن الدائنين.

٣٩ - أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية فقد بلغت ٣٤,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢، بعد أن كانت تبلغ ٨,٩ بلايين دولار فقط في عام ٢٠٠٣. وهي لم تشكل سوى نسبة ٥ في المائة من مجموع التدفقات إلى العالم النامي في عام ٢٠١٢. ولا تزال حفنة من البلدان النامية غير الساحلية الغنية بالموارد الطبيعية تهيمن على هذه التدفقات حيث أن كازاخستان وأذربيجان ومنغوليا وتركمانستان تستحوذ على أكثر من الثلثين. ومن ناحية أخرى، كانت التدفقات إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا تشكل ١٩ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٢. وشهد ما مجموعه ستة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية انخفاضا في التدفقات، وكان ذلك للسنة الثانية على التوالي بالنسبة لخمسة بلدان منها.

٤٠ - ورغم أن الأغلبية العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال تمثل استثمارات في مشاريع جديدة في قطاع الصناعات الاستخراجية، فقد لوحظ بعض التنوع في مجال الصناعة وكذلك في مجال الخدمات، مثل تطوير البنى التحتية، وخدمات الكهرباء والغاز والمياه، وخدمات الأعمال التجارية. ومن المهم أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية والشركاء في التنمية إلى ضمان توفير بيئة تنظيمية مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لاجتذاب وتنويع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤١ - وشهدت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية نمواً سريعاً من ٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٠,٥ بليون دولار في عام ٢٠١١. وتشير التقديرات إلى أنها قد وصلت إلى ٢٢,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وهذه التدفقات موزعة بشكل متفاوت بين البلدان النامية غير الساحلية حيث يستحوذ بلدان منها على حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي المجموعة. وكانت التحويلات المالية تمثل ما يعادل أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لخمسة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية، وفاقته مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عشرة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية. ومن المهم بذل المزيد من الجهود لتسخير التحويلات المالية في الاستخدامات التنموية، مثل الاستثمار، وتطوير القطاع الخاص، وبناء القدرات الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات.

٤٢ - وقد انخفض عبء ديون البلدان النامية غير الساحلية بشكل كبير خلال العقد الماضي، والسبب الرئيسي لذلك هو مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وانخفضت نسب خدمة الديون أيضاً في معظم البلدان النامية غير الساحلية. وإجمالاً وحتى نهاية عام ٢٠١٢، حصل أربعة عشر بلداً من البلدان النامية غير الساحلية على ٢٠,٩ بليون دولار لتخفيف عبء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلى جانب مبلغ إضافي قدره ١٩,٤ بليون دولار في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. ولكن نظراً إلى أن المبادرة السابقة توشك على الانتهاء، فإنه من المهم تقديم بعض أشكال مساعدات تخفيف عبء الديون إلى بعض البلدان النامية غير الساحلية التي تعاني من أعباء ديون ثقيلة تفادياً لدخولها في حالات يتعذر فيها عليها تحمل ديونها.

٤٣ - وفي إطار التعاون في ما بين بلدان الجنوب، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تتلقى الدعم من البلدان النامية الأخرى. وعلى سبيل المثال، ساهمت الشركات من جنوب الكرة الأرضية، ولا سيما من الصين والهند، بنسبة ٤١ في المائة من الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١١. وساهم مقدمو المعونة الجنوبيون بنسبة ٤٧ في المائة من التمويل الرسمي للبنى التحتية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨. وشهدت المبادلات التجارية في ما بين بلدان الجنوب نمواً سريعاً، وأصبحت البلدان النامية تصدر الآن إلى الجنوب أكثر مما تصدر إلى الشمال.

٤٤ - وتواصل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية وإلى بلدان المرور العابر النامية، وقد نفذت تدابير محددة في هذا الصدد.

٤٥ - أما المؤسسات المالية الدولية فهي من أبرز المانحين التقليديين للبلدان النامية غير الساحلية، وستواصل الاضطلاع بدور هام خلال السنوات القادمة. وفي هذا السياق، أطلقت مبادرة هامة تُعرف باسم برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى وهو يتلقى الدعم من ست مؤسسات متعددة الأطراف، وهي مصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. ويشمل هذا البرنامج ثمانية بلدان من أصل اثني عشر بلداً من البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية. ومنذ عام ٢٠٠٤، قامت مصارف التنمية المشاركة بتعبئة حوالي ١٠ بلايين دولار في إطار هذا البرنامج لمشاريع النقل في البلدان النامية غير الساحلية. واضطلعت المؤسسات أيضاً بدور نشط في البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية الأربعة الأخرى التي لا يشملها البرنامج.

٤٦ - ويقدم مصرف التنمية الآسيوي المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية من خلال دعم تطوير البنى التحتية لقطاعي النقل والطاقة وتيسير التجارة. وعلى المستوى دون الإقليمي، يساعد المصرف على تطوير البنى التحتية للممرات ويدعم مبادرات تيسير التجارة (الإصلاحات الجمركية، وتحديث الجمارك، والمراقبة الجمركية المشتركة، وإنشاء رابطة إقليمية لوكلاء الشحن، ورصد أداء الممرات، وتحسين نقاط العبور الحدودية، وإنشاء نظام النافذة الواحدة) في البلدان النامية غير الساحلية في آسيا. وفي عام ٢٠١١، شكّل قطاع النقل أكبر نسبة من الدعم الذي يقدمه مصرف التنمية الآسيوي، حيث حصل هذا القطاع على قروض تبلغ قيمتها ٣,٥ بلايين دولار، وحصل على مساعدات تقنية تبلغ قيمتها ٥٥ مليون دولار وعلى منحة مالية مقدارها ٣٦٦ مليون دولار.

٤٧ - وفي أفريقيا، لا يزال مصرف التنمية الأفريقي يقدم إسهامات كبيرة لتطوير البنى التحتية الإقليمية. ومنذ عام ٢٠٠٩، مَوَّل هذا المصرف أكثر من ٧٠ عملية متعددة

الجنسيات تشمل بناء وإصلاح الطرق عبر الحدود وخطوط النقل عبر الحدود تفوق قيمتها ٣,٨ بلايين دولار.

٤٨ - أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد رصد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مبلغ ٥,٤ بلايين دولار لمشاريع البنى التحتية ومشاريع الموارد الطبيعية خلال فترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

٤٩ - وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، مؤل البنك الدولي ما لا يقل عن ١٠ مشاريع سنويا تشمل تطوير البنى التحتية وتيسير التجارة، واللوجستيات. وخلال الأزمات المالية والاقتصادية، بلغ إقراض البلدان النامية غير الساحلية ذروته ليصل إلى حوالي ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩. وانخفض مستوى الإقراض مؤخرًا ليلعب حوالي ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٢، واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الدفاع عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والتوعية بها من خلال شتّى المحافل. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تعاون مكتب الممثل السامي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على مواصلة صياغة مشروع الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بالطريق السريعة العابرة لأفريقيا وعلى التفاوض بشأن هذا الاتفاق. وقدم مكتب الممثل السامي المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية على فهم الفوائد المحددة التي يمكن جنيها من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويواصل المكتب أيضا دعم الأمانة المؤقتة لمركز الأبحاث الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

٥١ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المساعدة إلى الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج عمل ألماتي، بوسائل من بينها المساهمات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، ودعم تطوير البنى التحتية للنقل، والترويج للصكوك القانونية المتصلة بتيسير التجارة والنقل.

٥٢ - وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدول الأعضاء على وضع الإطار الاستراتيجي الإقليمي لتيسير النقل الدولي البري الذي اعتمده المؤتمر الوزاري المعني بالنقل في آذار/مارس ٢٠١٢. وتواصل اللجنة تنفيذ أنشطة من أجل تشجيع إنشاء شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا وتشغيلها في المستقبل. وساعدت اللجنة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الموانئ الجافة الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٣. ونظمت بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا تدريبات لبناء القدرات وأعدت عدة منتجات

معرفة بشأن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من بينها ”كتيب إرشادي عن الشراكات بين القطاع العام والخاص في مجال البنى التحتية“. وقدمت أيضا مساعدات تقنية إلى عدة بلدان نامية غير ساحلية بشأن صياغة الاتفاقات التجارية والتفاوض بشأنها. وكلفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإجراء دراسة عن تكاليف اللوجستيات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وحدثت دراسة مماثلة عن باراغواي. كما أن اللجنة بصدد إعداد دراسة عن السياسات المتصلة بالعبور وعن تقديم الخدمات المتصلة بالبنى التحتية في كلا البلدين.

٥٣ - ويعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على تنفيذ مشروع مساعدة تقنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وآسيا من أجل تحسين قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية. وفي عام ٢٠١٢، ساعد الأونكتاد سبعة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدراتها الوطنية في مجال تيسير التجارة بوضع خطط وطنية لتنفيذ أنشطة تيسير التجارة. أما في ما يخص التجارة الدولية، فقد قدم الأونكتاد المشورة والمساعدة على بناء القدرات إلى المفاوضين التجاريين وصانعي السياسات من البلدان النامية غير الساحلية؛ وقدم مساعدات تقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية؛ كما قدم مساعدات بناء على الطلب بشأن استعراضات السياسات الوطنية المتصلة بالخدمات لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على جني أقصى قدر من الفوائد من قطاع الخدمات.

٥٤ - وواصلت منظمة التجارة العالمية تعبئة الموارد من أجل المعونة لفائدة التجارة في عام ٢٠١٢. وتقدم أيضا مساعدات تقنية في مجالات النقل وتيسير التجارة وبناء القدرات. وسيساعد تنفيذ الوثيقة الختامية للاستعراض العالمي الرابع بشأن المعونة لفائدة التجارة التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة بشكل أفضل في السلاسل القيمة وعلى جني المزيد من الفوائد.

٥٥ - وتركز المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى البلدان النامية غير الساحلية على تحسين البنى التحتية والقدرات الصناعية وتقليص التكاليف التجارية من أجل زيادة القدرة التنافسية لهذه البلدان. وتنظم اليونيدو تدريبات لفائدة البلدان النامية غير الساحلية في غرب أفريقيا بشأن تحسين النوعية والقدرة التنافسية ومواءمة المعايير. ودعمت اليونيدو تطوير الطاقة الكهرومائية وبناء شبكة صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية في بعض البلدان النامية غير الساحلية. وتعاون اليونيدو مع أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تحسين مناخ الأعمال التجارية وتعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال

برامج تدريبية. وأنشأت اليونيدو "مركزا للتعاون الصناعي الدولي" في أرمينيا، وستنشئ مركزا مماثلا في كازاخستان.

٥٦ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة على تنمية القدرات التجارية المصممة للتعجيل بإدماج أولويات برنامج عمل ألماني في مجالات العمل ذات الصلة في البلدان الأربعة عشر من البلدان النامية غير الساحلية المشاركة في الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم والمشورة الاستراتيجيين من أجل تنفيذ خرائط الطريق المتصلة بالمعونة لفائدة التجارة في البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وآسيا. وتُنفذ عدد من أنشطة المتابعة على الصعيد الوطني، من بينها تدابير تهدف لتعزيز قدرات سلطات الإدارة العامة، واستحداث خدمات لتشجيع الصادرات يستفيد منها المزارعون، وزيادة إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل ميسور. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضا إلى مركز الأبحاث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الموجود في أولانباتار، بمنغوليا.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٢، واصلت منظمة الجمارك العالمية تقديم خدمات للبلدان الأعضاء فيها لبناء قدراتها الجمركية ومن بينها البلدان النامية غير الساحلية. وتساهم المنظمة في تيسير التجارة من خلال وضع المعايير وتطوير أدوات وصكوك وتقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذها. وأصدرت حزمة بشأن القدرة التنافسية الاقتصادية لمساعدة أعضائها على زيادة نموها الاقتصادي وقدرتها التنافسية من خلال النقل السلس للبضائع والمركبات والأشخاص عبر الحدود.

٥٨ - وساهم مركز التجارة العالمية في بناء القدرات في مجال تيسير التجارة، ولا سيما فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات والعمليات عبر الحدود في بعض البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام ٢٠١٢، قدّم المركز المساعدة إلى ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى تسعة بلدان نامية غير ساحلية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات تصديرية. وأجرى المركز دراسات استقصائية بشأن المؤسسات على الصعيد الوطني تركز على التجارب المتصلة بالتدابير غير التعريفية باعتبارها عقبات تعترض سبيل التجارة في خمسة بلدان نامية غير ساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المركز على بناء القدرات في مجموعة مختارة من البلدان النامية غير الساحلية لتحسين الخدمات المتعلقة بالمعلومات التجارية والبحوث والتحليلات المتعلقة بالأسواق، بالإضافة إلى تعزيز مؤسسات دعم التجارة والقدرات الإنتاجية والتصديرية للشركات.

٥٩ - ويعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على التوعية بالحالة السيئة للاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى تشجيع البلدان النامية غير الساحلية على تخصيص موارد لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فيها من أجل كفالة الوصول، وسد الفجوة الرقمية، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدمات الإنترنت العالية السرعة باعتبارها عوامل مساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقام الاتحاد بإدماج برنامج عمل ألماني في قراراته. فعلى سبيل المثال، اعتمد في عام ٢٠١٢ قراراً بشأن "التدابير الخاصة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الوصول إلى شبكات الألياف الضوئية الدولية". ونظّم الاتحاد حلقات عمل لبناء القدرات والخبرات والمهارات البشرية والمؤسسية اللازمة لضمان استدامة الاستثمارات الحالية والمستقبلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقام الاتحاد بتطوير عدة برامج وأدوات لتبادل البيانات والتحليلات والمعلومات بشأن المسائل التنظيمية الرئيسية وكذلك بشأن أفضل الممارسات في ما يتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية، والحوكمة الإلكترونية، والأعمال المصرفية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والبيع والشراء الإلكترونيين.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٢، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع شركائها، بأنشطة لبناء القدرات تتضمن ما يلي: التدريب على المسائل التي يشملها دليل أفضل الممارسات المتبعة عند المعابر الحدودية الذي اشتركت في إعداده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ والتدريب على تنفيذ برنامج للفاعلين الاقتصاديين المعتمدين وعلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأساليب التفتيش غير التطفلي الذي عاد بالفائدة على البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى؛ وتنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن دور أفضل الممارسات في المعابر الحدودية من أجل تنفيذ الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود.

٦١ - وواصل الاتحاد الدولي للنقل البري تيسير تطوير النقل البري الدولي عن طريق الصكوك الإقليمية المتعددة الأطراف في المنطقة الأوروبية - الآسيوية. ويساعد الاتحاد على تنشيط نظام النقل الدولي البري في أفغانستان وساعد على إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة في الطرق في أفغانستان أو في المناطق المتاخمة لها. ويعمل الاتحاد بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية على تشجيع تدريب موظفي الجمارك على نظام النقل الدولي البري المتاح بشتى اللغات. وتواصل أكاديمية الاتحاد التركيز على البلدان النامية غير الساحلية، وقد أطلقت، في إطار شراكة مع ستة شركاء من شركائها الإقليميين، مشروعاً لتصميم وتنفيذ برنامج لتدريب السائقين. ويروج الاتحاد لمبادرة الطريق السريعة النموذجية

التي تهدف لإنشاء جزء مثالي لطريق سريعة يصل طولها إلى ٢٠٠٠ كيلومتر باستخدام أفضل الممارسات.

٦٢ - وتساعد غرفة التجارة الدولية على تنظيم مسار القطاع الخاص في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري (انظر الفقرة ٧٨).

رابعاً - حالة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماني

٦٣ - من أجل إرشاد العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لبرنامج عمل ألماني وتوفير التوجيه الاستراتيجي والرؤية لهذه العملية، قام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإعداد مذكرة مفاهيمية وخريطة طريق تحدد التحضيرات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وواصل مكتب الممثل السامي أيضاً بذل جهوده لحشد وتنسيق المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة في الأنشطة التحضيرية. وتجري العملية التحضيرية في ثلاثة مسارات رئيسية: المسار الحكومي الدولي؛ ومسار الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات؛ ومسار القطاع الخاص.

٦٤ - وفي ما يتعلق بالأعمال التحضيرية الحكومية الدولية، دُعيت البلدان النامية غير الساحلية إلى إعداد تقارير وطنية عن تنفيذ برنامج عمل ألماني من أجل الإسهام في إثراء الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، قدّم ١٣ بلداً منها تقاريرها الوطنية. ويذلل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي جهوداً مشتركة من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى بقية البلدان النامية غير الساحلية في إعداد تقاريرها الوطنية.

٦٥ - وكما قررت الجمعية العامة، يجري عقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية للمؤتمر الاستعراضي في أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية لجمع إسهامات بالغة الأهمية فيما يتعلق بوجهات النظر الإقليمية واحتياجات البلدان النامية غير الساحلية. وعُقد الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الأول لمنطقة أوروبا وآسيا في آذار/مارس ٢٠١٣. واستضافته حكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ونُظم بالتعاون مع المكتب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وحضر الاجتماع ممثلو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وغيرها من الدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية ببرنامج عمل ألماني، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، والشركاء الإنمائيون، والقطاع الخاص.

٦٦ - واعتمد المشاركون توافق آراء فيننتيان (انظر E/ESCAP/69/1، المرفق). وأحاطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها التاسعة والستين، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣ مع التقدير باعتماد التوافق. ويقدم التوافق تقييما لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في المنطقة ويوفر مقترحات وتوصيات تطلعية للعقد الإنمائي المقبل. ويدعو أيضا إلى اتخاذ تدابير دعم أقوى على الصعيد العالمي ومراعاة قضايا واهتمامات البلدان النامية غير الساحلية في الإطار الإنمائي العالمي.

٦٧ - وعند إعداد هذا التقرير، كان من المقرر أن يُعقد الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأفريقيا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استكمال الأعمال التحضيرية للاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأمريكا اللاتينية الذي سيعقد في وقت لاحق من عام ٢٠١٣.

٦٨ - ويتولى المسار المشترك بين الوكالات والأعمال التحضيرية الفنية. وعقد مكتب الممثل السامي، منذ شباط/فبراير ٢٠١٢، ثلاثة اجتماعات للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات للتشاور بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. واتفق الفريق على قائمة للمناسبات المواضيعية المقرر تنظيمها قبل المؤتمر الاستعراضي، وستشكل نتائج هذه المناسبات إسهامات فنية في الوثيقة الختامية.

٦٩ - وقد عقد بنجاح عدد من المناسبات. وشارك مكتب الممثل السامي وحكومة كازاخستان في تنظيم المناسبة الأولى في ألماتي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وركزت على التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لفائدة التجارة. وفي الاجتماع، المعقود عقب الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، قام المشاركون بإجراء تقييم شامل للإنجازات التي تحققت في مجال التجارة الدولية وتيسير التجارة. وتداولوا كذلك بشأن الإجراءات اللازمة لتحسين مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي مع مواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل وضع نظام متسم بالكفاءة للنقل العابر.

٧٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، نظم مكتب الممثل السامي اجتماعا لتبادل الأفكار المتعلقة بأولويات خطة التنمية الجديدة للبلدان النامية غير الساحلية حضره ممثلون عن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة إضافة إلى خبراء من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص، وغيرهم. وناقش المشاركون التحديات الإنمائية والاحتياجات الرئيسية للبلدان النامية غير الساحلية، وتبادلوا الأفكار والدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن كيفية مواجهة هذه التحديات وحددوا أولويات خطة التنمية الجديدة لتلك البلدان.

٧١ - واقترح المشاركون عدم تصميم خطة التنمية الجديدة للبلدان النامية غير الساحلية كمجرد برنامج قطاعي وإنما يجب أن تتناول بشكل محدد وبطريقة كلية التحديات التي تواجه تلك البلدان. وأشاروا أيضا إلى أن تطوير البنى التحتية، سواء المادية منها وغير المادية، سيظل يؤدي دورا محفزا لتحسين سبل اتصال البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق الدولية وقدرتها التنافسية وأكدوا أيضا على ضرورة تعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة وتنفيذها الفعال، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وزيادة التجارة عن طريق تنويع قاعدة السوق والصادرات، وإضافة القيمة، وزيادة حجم التجارة في الخدمات، والربط بين السلاسل القيمة العالمية وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق.

٧٢ - وشدد المشاركون كذلك على أن التحول الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في خطة التنمية الجديدة. وعلاوة على ذلك، أوصوا بأولويات أخرى، مثل تعميق التكامل الإقليمي؛ وتعزيز تدابير الدعم الدولي؛ وتحسين دور القطاع الخاص؛ ومعالجة ضعف البلدان النامية غير الساحلية إزاء الصدمات الخارجية وتغير المناخ والتصحر. وأكدوا أيضا على ضرورة إبراز آراء واهتمامات البلدان النامية غير الساحلية بقوة في المناقشات المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - وأعد مكتب الممثل السامي دراسة بعنوان "الاقتصاد الإنمائي للبلدان غير الساحلية: فهم التكاليف الإنمائية للبلدان غير الساحلية"، استخدمت كوثيقة معلومات أساسية للاجتماع.

٧٤ - ونظم المكتب أيضا اجتماعين لإطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في العملية التحضيرية. وفي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، عُقد في بيجين منتدى الخدمات العالمي، الذي نظمه الأونكتاد بالاشتراك مع الصين. ونوقشت فيه الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأدرجت في الوثيقة الختامية للاجتماع.

٧٥ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظم المكتب، بالاشتراك مع البنك الدولي، مناسبة بشأن تطوير النقل وتيسير التجارة، واستعرض المشاركون التقدم المحرز والتحديات القائمة وقدموا توصيات بشأن خطة التنمية المقبلة للبلدان النامية غير الساحلية. وأشاروا أيضا إلى أنه، رغم إحراز بعض التقدم، ما زال يتعين بذل مزيد من الجهود. وأعرب المشاركون عن قلقهم البالغ لأن القيمة المضافة من الصناعة التحويلية والزراعة قد انخفضت في البلدان النامية غير الساحلية خلال فترة الاستعراض، وأن نسب تركيز الصادرات للبلدان النامية غير الساحلية قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ عام ٢٠٠٣. وفضلا عن ذلك، رغم توافر صكوك

دولية داعمة، فإن مستوى الانضمام الفعلي إليها وتنفيذها الفعال محدود. وبمخصوص ما ينبغي القيام به، اقترح المشاركون تحسين سبل إنشاء وصيانة وسائط النقل؛ وتعميق التكامل الإقليمي؛ وتعزيز الأداء التشغيلي للخدمات؛ وتحسين قدرات الوكالات العامة وسائر الجهات المعنية؛ وتعزيز الشراكات من أجل التمويل. وشدد المشاركون أيضا على أن العديد من الأهداف الأصلية لبرنامج عمل ألماني ما زالت صالحة.

٧٦ - وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقودة في جنيف، نظم مكتب الممثل السامي مناسبة جانبية بشأن تحديد الشراكات العالمية من أجل وصل البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق العالمية.

٧٧ - ووافقت مؤسسات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والاتحاد الدولي للاتصالات والبرنامج الإنمائي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة التجارة الدولية ومكتب التعاون بين بلدان الجنوب والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على المساهمة في العملية التحضيرية من خلال تنظيم مناسبات مواضيعية تركز على البلدان النامية غير الساحلية.

٧٨ - وبدأت أيضا الأعمال التحضيرية في إطار المسار الثالث. ومن الأهمية بمكان مشاركة القطاع الخاص وإشراكه بنشاط في العملية التحضيرية لأن هذا القطاع يشكل الطرف الرئيسي في الأنشطة التجارية في البلدان النامية غير الساحلية. وسيحرص مكتب الممثل السامي على إشراك ممثلي القطاع الخاص في جميع مراحل العملية التحضيرية. وستتولى اللجنة التوجيهية الإشراف والتوجيه فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ أنشطة القطاع الخاص للمؤتمر الاستعراضي، وستكون بمثابة منبر لبناء توافق الآراء واتخاذ موقف مشترك للقطاع الخاص؛ وتمثيل القطاع في جميع مراحل العملية التحضيرية؛ وعرض إسهام القطاع في المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في عام ٢٠١٤. وتتألف اللجنة التوجيهية من أعضاء تابعين لغرف التجارة وممثلين لقطاع الأعمال من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ومكتب الممثل السامي المعني وغرفة التجارة الدولية والمؤسسات الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وتتولى غرفة التجارة الدولية قيادة تنسيق أعمال اللجنة.

٧٩ - وأعد مكتب الممثل السامي مشروع وثيقة لتعبئة الموارد دعما للأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الاستعراضي وتيسيرا لمشاركة البلدان النامية غير الساحلية. وما زال الممثل السامي يتصل بالجهات المانحة لكي تساهم في الصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام لتيسير تنفيذ ومتابعة مؤتمر ألماني الوزاري الدولي.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٠ - ما زال الافتقار إلى منفذ إلى البحر والبعث عن الأسواق الدولية الرئيسية، وإجراءات العبور المرهقة وعدم كفاية البنى التحتية للنقل هي العوامل الرئيسية الكامنة وراء ارتفاع تكاليف معاملات التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية. وما تعانيه هذه البلدان من أوجه ضعف بنيوية يجعلها عرضة للآثار السلبية الحادة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي. والقدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية وقدرتها على تحمل الصدمات تتسم بالحدودية. كما تناقصت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض القيمة المضافة المتأتبة لهذه البلدان من قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، في حين ازدادت نسب تركيز صادراتها بشكل كبير.

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية جهودها الرامية إلى تنفيذ الإجراءات المحددة المنصوص عليها في برنامج عمل ألماتي، وذلك بدعم من الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين. ومع ذلك، لا تزال ثمة ثغرات كبيرة.

٨٢ - وسيجري المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ٢٠١٤ تقييما شاملا لمدى تنفيذ برنامج عمل ألماتي ووضع خطة تنمية تمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج بصورة أفضل في النظام التجاري العالمي والاقتراب أكثر من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في العقد القادم. وينبغي أن يركز المؤتمر الاستعراضي على نتائج طموحة وعملية ترمي إلى الحد من تكاليف التجارة بإنشاء نظم فعالة للنقل العابر، وحفز التصنيع، وتعزيز القدرات الإنتاجية لتلك البلدان، وتنويع صادراتها، وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية والداخلية. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي أهمية خاصة لهذه العملية وأن يكفل مشاركة تلك البلدان في المؤتمر الاستعراضي بشكل نشط.

٨٣ - ويتعين بذل مزيد من الجهود للحد من ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية من خلال جملة أمور منها تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. ويُطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على إقامة نظم فعالة للنقل العابر بزيادة الدعم المالي للنقل العابر، وإنشاء الطرق التكميلية، والبنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع تيسير التجارة. وينبغي تكرار المبادرات التي يثبت نجاحها وتمويلها تمويلًا كاملاً. وتشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تبادل أفضل

الممارسات في وضع السياسات المتعلقة بالمرور العابر بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية ذات الصلة بالموضوع.

٨٤ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تكفل تبسيط الأنظمة القانونية والإدارية والشروط المتعلقة بالنقل العابر، وإدارة الجمارك والحدود وموائمتها وإضفاء سمة الشفافية عليها بوسائل منها الانضمام للاتفاقيات والاتفاقات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة وتنفيذها على الصعيد الوطني. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال بناء القدرات، دعماً لهذه الجهود.

٨٥ - ويتيح التكامل الإقليمي إمكانيات كبيرة للحد من تكاليف المعاملات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية وتحسين مستوى تنميتها الاقتصادية. ولذلك، ينبغي أن تبذل البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها في التنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي جهوداً لتعزيز القدرة على الاتصال والمشاركة في السلاسل القيمة الإقليمية، سعياً للاستفادة من العولمة أقصى الاستفادة.

٨٦ - وتُشجّع المؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية على كفاءة مستوى متزايد من الاستثمار في مجال تنويع التجارة، وتطوير البنى التحتية والقدرة على الاتصال على الصعيد الإقليمي في البلدان النامية غير الساحلية، وذلك من أجل تعزيز تنميتها المستدامة.

٨٧ - وسعياً لحد ضعف البلدان النامية غير الساحلية أمام الصدمات الخارجية، ينبغي أن تعتمد هذه البلدان، بمساعدة المجتمع الدولي، سياسات ترمي إلى تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير إلى الأسواق الجديدة، والمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة، والانضمام إلى السلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

٨٨ - وينبغي أن تكفل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتقدمة فرصاً محسنة ويمكن التنبؤ بها لوصول المنتجات من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق، علاوة على قواعد المنشأ المشتركة والبسيطة والشفافة والتي يمكن التنبؤ بها؛ وأن تنظر في إنشاء نظام تفضيلي للوصول إلى الأسواق للصادرات من البلدان النامية غير الساحلية.

٨٩ - وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتكنولوجية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل تمكين البلدان النامية غير الساحلية من مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، وتدهور الأراضي والتصحر، ولا سيما من خلال وضع استراتيجيات فعالة للتكيف على سبيل الأولوية.

٩٠ - وتشجّع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى وضع وإبرام اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا.

٩١ - وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي جاهداً من أجل التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن تيسير التجارة في سياق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. والبلدان النامية غير الساحلية مدعوة للقيام بدور أكثر نشاطاً في هذه المفاوضات وأن تكفل التعبير عن احتياجاتها المحددة، بدعم ومساعدة من الشركاء في التنمية.

٩٢ - وينبغي للشركاء في التنمية زيادة الدعم المالي والتقني الذي يقدمونه للبلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة، بوسائل منها تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة لفائدة التجارة، من أجل مساعدة هذه البلدان في التصدي للقيود المفروضة على الإنتاج.

٩٣ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، بوسائل تشمل برامج التمويل التفضيلي، واعتمادات التصدير، وأدوات إدارة المخاطرة، والتمويل المشترك، والقروض بشروط ميسرة، ورأس المال الاستثماري وغير ذلك من صكوك وخدمات الإقراض. وينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى هئية بيئة مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومواتية للاستثمار، من أجل اجتذاب استثمار مباشر أجنبي أكبر حجماً وأكثر تنوعاً.

٩٤ - وثمة حاجة إلى موارد مالية إضافية، من بين أمور أخرى، لضمان المشاركة الكاملة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر الأقل نمواً والقطاع الخاص في العملية التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي نفسه. والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية مدعوة إلى تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لتيسير تنفيذ مؤتمر ألماطي الوزاري الدولي ومتابعته.

٩٥ - وينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة الدعم اللازم وأن تساهم بنشاط في العملية التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي نفسه، ولا سيما من خلال أنشطة ما قبل المؤتمر والأنشطة الموازية له، بشأن المواضيع ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وهناك أيضاً حاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إعلام الجمهور وغير ذلك من المبادرات المناسبة من أجل إذكاء الوعي بالمؤتمر الاستعراضي.

المرفق

الجدول الإحصائية

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة، بملايين دولارات الولايات المتحدة)			الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد (بـدولارات الولايات المتحدة الثابتة لعام ٢٠٠٥)			الناتج المحلي الإجمالي متوسط معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
أفغانستان	١٠ ٩٨٩	١٠ ٣٩٣	٥ ٨٨٧	٣٤٠	٣٠٠	٨٠٠	٥,٧
أرمينيا	٦ ٢٠٠	٥ ٩٢٢	٣ ٨٩٦	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١ ٤٠٠	٤,٧
أذربيجان	٢٨ ٣٣١	٢٨ ٣٠٥	٩ ٥١٠	٣ ٠٤٤	٢ ٨٤٧	١ ١٠٠	٠,١
بوتان	١ ٣٦٤	١ ٢٨٨	٧٢٢	١ ٨٤٧	١ ١١٨	٧٠٠	٥,٩
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١٢ ٥٧٢	١١ ٩٥٤	٨ ٧٧٨	١ ٢٤٦	١ ٢٤٦	٢ ٠٠٠	٥,٢
بوتسوانا	١٢ ٥٢٦	١١ ٨٤٨	٩ ٥١٣	٦ ١٦٨	٦ ١٦٨	٦ ٠٠٠	٥,٧
بوركينافاسو	٧ ٤٦٦	٧ ١٠٥	٤ ٨١٢	٤٤٠	٤٤٠	٧ ٠٠٠	٥,١
بوروندي	١ ٥٩٥	١ ٥٣٠	١ ٠٦٠	١ ٨٦	١ ٨٦	١ ٠٠٠	٤,٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٦٠٥	١ ٥٥٤	١ ٢٨٣	٣٥٨	٣٥٨	٧ ٠٠٠	٣,٣
تشاد	٧ ٣٠٧	٧ ٠٥٣	٤ ٠٧٢	٦٣٤	٦٣٤	١ ٤٠٠	٣,٦
إثيوبيا	٢٢ ٨٩٢	٢٠ ٥٩٠	٩ ٦٧٤	٢٧٠	٢٢ ٨٩٢	٢ ٠٠٠	١١,٢
كازاخستان	٨٢ ٧٥١	٧٦ ٩٧٨	٤٧ ٥١٨	٥ ١٠٦	٨٢ ٧٥١	٧٦ ٩٧٨	٧,٥
قيرغيزستان	٣ ٢٣٠	٣ ٠٥٦	٢ ٣٠٣	٥٩٩	٣ ٢٣٠	٣ ٠٥٦	٥,٧
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)	٤ ٣٠٩	٣ ٩٨٨	٢ ٣٧٨	٦٨٥	٤ ٣٠٩	٣ ٩٨٨	٨,٠
ليسوتو	١ ٧٨٣	١ ٧١١	١ ٣٠٢	٨١٣	١ ٧٨٣	١ ٧١١	٤,٢
ملاوي	٤ ١٦١	٣ ٩٨٠	٢ ٣٠٣	٢٧١	٤ ١٦١	٣ ٩٨٠	٤,٥
مالي	٧ ١٧٦	٦ ٩٨٩	٥ ٠٥٥	٤٥٣	٧ ١٧٦	٦ ٩٨٩	٢,٧
منغوليا	٤ ٠٥٠	٣ ٤٥٤	٢ ١٢٧	١ ٤٤٦	٤ ٠٥٠	٣ ٤٥٤	١٧,٣
نيبال	١٠ ٦٩٩	١٠ ٢٩٩	٧ ٦٥٠	٣٥١	١٠ ٦٩٩	١٠ ٢٩٩	٣,٩
النيجر	٤ ٤٢٧	٤ ٣٢٨	٣ ١٦٢	٢٧٥	٤ ٤٢٧	٤ ٣٢٨	٢,٣
باراغواي	١٠ ١١٦	٩ ٧٤٦	٦ ٩٧٧	١ ٥٤٠	١٠ ١١٦	٩ ٧٤٦	٣,٨
جمهورية مولدوفا	٣ ٧٢٦	٣ ٥٠٢	٢ ٥٨٩	١ ٠٥١	٣ ٧٢٦	٣ ٥٠٢	٦,٤
رواندا	٤ ١٦٤	٣ ٨٣٥	٢ ١٩٩	٣٨١	٤ ١٦٤	٣ ٨٣٥	٨,٦
سوازيلند	٢ ٩٥٥	٢ ٩١٧	٢ ٤٥١	٢ ٤٥٦	٢ ٩٥٥	٢ ٩١٧	١,٣

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة بملايين دولارات الولايات المتحدة)			الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد (بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة لعام ٢٠٠٥)			الناتج المحلي الإجمالي متوسط معدل النمو السنوي (النسبة المئوية)
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
طاجيكستان	١٩٦٥	٣١٦٧	٣٤٠١	٤٨٧	٧,٤	٦,٥	١١,١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥٤٨٣	٧٠٦٤	٧٢٧٨	٣٥٢٦	٣,٠	١,٨	٢,٨
تركمانستان	١١٧٥٣	٢٣٠٨٢	٢٦٤٧٥	٥١٨٦	١٤,٧	٩,٢	٣,٣
أوغندا	٨٦٢٦	١٤٢٠٣	١٤٧٨٨	٤٢٩	٤,١	٦,٣	٦,٢
أوزبكستان	١٢٤٩٢	٢١٦٢٤	٢٣٤١٩	٨٤٤	٨,٣	٨,٥	٤,٤
زامبيا	٦٥٠٨	٩٨٩٠	١٠٥٤٣	٧٨٢	٦,٦	٧,١	٤,٣
زيمبابوي	٦٧٣٢	٧٠٨٥	٧٨١٧	٦١٣	١٠,٣	٩,٦	(٧,٥)
المتوسط	١٦٨١١	٢٨٧٨٤	٣١٠٢٨	١٤١٤	٥,٩	٦,٧	٤,٧

المصدر: الشعبة الإحصائية.

الجدول ٢

المبالغ المتلقاة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية

مدفوعات المعونة لفائدة التجارة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، الأسعار الثابتة لعام ٢٠١١)	٢٠٠٧	٢٠١١	صافي المبالغ المتلقاة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة، الأسعار الثابتة لعام ٢٠١١)			البلدان النامية غير الساحلية
			٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
١٥٩٠	٩٥٨		٦٧١١	٦٧٤٣	٢١٦٤	أفغانستان
١٢٤	٩٥	٣,٥	٣٧٨	٣٦٢	٣٣٧	أرمينيا
١٥٨	٨٨	٠,٥	٢٩٢	١٦٦	٤٠٠	أذربيجان
٧٠	٣٠	٩,٠	١٤٤	١٤١	١١٠	بوتان
٢١٧	١٤٦	٣,١	٧٢٩	٧١٩	١٢٦٣	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)
١٦	١٥	٠,٧	١٢١	١٦٣	٣٧	بوتسوانا
٢٥٢	٢٦٤	٩,٨	٩٩٦	١١٣٤	٧٦٠	بوركينافاسو
١٢٢	١٠٠	٢٤,٨	٥٧٩	٦٧٣	٣١٦	بوروندي
٩٣	٣٠	١٢,٦	٢٧٢	٢٨٠	٧١	جمهورية أفريقيا الوسطى
٥٩	٣٥	٥,٥	٤٦٨	٥١٤	٣٥٢	تشاد
٦٥٠	٥٢٢	١١,٢	٣٥٣٢	٣٧٢٣	٢١٢٠	إثيوبيا
٣٧	١١١	٠,١	٢١٣	٢٣١	٣٨٥	كازاخستان
١٣١	٥٦	٩,٣	٥٢٣	٣٩٨	٢٦٨	قيرغيزستان
١٥٧	١٥٠	٥,٢	٣٩٧	٤٤٨	٤٢٢	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
٣٨	١٩	٨,٩	٢٥٩	٢٧٠	١٠٦	ليسوتو
١٧٩	١٢٢	١٤,٩	٨٠٤	١٠٩٠	٧٠٣	ملاوي
٤٧٩	٣٢٣	١٢,٦	١٢٧٠	١١٥٧	٧٧٩	مالي
١٥٥	٧٢	٤,٣	٣٤٠	٣٢٢	٣٤٤	منغوليا
٢٧٨	١٢٧	٤,٧	٨٩٢	٨٨٠	٦٤٢	نيبال
١٠٧	١٠٣	١٠,٩	٦٤٦	٧٩٢	٦٧٠	النيجر
٢٧	٢٨	٠,٤	٩٤	١١٠	٦٩	باراغواي
١١٤	٤٦	٦,٢	٤٦٩	٥٠١	١٦٠	جمهورية مولدوفا
٣٠٤	٩٩	٢٠,٠	١٢٦٢	١٠٩٧	٤٥٨	رواندا
٢٧	١١	٣,٢	١٢٥	٩٧	٥٥	سوازيلند
١٢٩	٥٣	٥,٥	٣٥٥	٤٦٥	٢٠١	طاجيكستان
٤٢	٤٦	١,٩	١٩٣	١٩٨	٣٦٢	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٣	١	٠,٢	٣٨	٤٦	٣٨	تركمانيستان

مدفوعات المعونة لفائدة التجارة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، الأسعار الثابتة لعام ٢٠١١)	٢٠٠٧	٢٠١١	صافي المبالغ المتلقاة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة، الأسعار الثابتة لعام ٢٠١١)			البلدان النامية غير الساحلية
			٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
٤٦١	٥٣٩	٩,٦	١٥٨٢	١٨٢٧	١٣٤٧	أوغندا
٧٣	٢٨	٠,٥	٢١٥	٢٤٤	٢٤٣	أوزبكستان
١٧٨	١١٨	٥,٩	١٠٤٦	٩٧٠	١٠٥٩	زامبيا
٩١	٢٠	٧,٤	٧١٦	٧٨٢	٢٤٨	زيمبابوي
٦٣٦٤	٤٣٥٥	٤,٦	٢٥٦٦١	٢٦٥٤٤	١٦٤٨٩	البلدان النامية غير الساحلية

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول ٣

الديون الخارجية، وخدمة الديون، وتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون

تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	إجمالي خدمة الديون (النسبة المئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل)			إجمالي أرصدة الديون الخارجية (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)			البلدان النامية غير الساحلية
		٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
٣٩	١٢٨٠		٠,٢			١٦,٠	أفغانستان	
-	-	٢٥,٤	٣٣,٤	١١,٠	٦٨,٣	٦٤,٣	٦٨,٧	أرمينيا
-	-	٤,٩	١,٤	٧,١	١٤,٩	١٤,٦	٢٨,٤	أذربيجان
-	-	١١,١	١٣,٥		٦٥,٠	٦٣,٩	٨٣,٩	بوتان
٢٨٢٩	٢٠٦٠	٤,٩	٩,٦	٢١,٤	٢٧,٦	٣٢,٢	٧٥,٣	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
-	-		١,٤	١,٢	١٣,٨	١٢,٢	٧,١	بوتسوانا
١٢٣٠	٩٣٠		٢,٥	١٢,٠	٢٣,٨	٢٤,٧	٤٠,٩	بوركينافاسو
١٠٨	١٣٦٦	٣,٤	٢,١	٦٤,٢	٢٦,٩	٣١,٦	١٧٣,٥	بوروندي
٣٠٦	٨٠٤				٢٦,٥	٢٩,٣	٩٦,٠	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	٢٦٠				٢١,٤	٢٣,١	٦٧,٦	تشاد
٣٣٠٩	٣٢٧٥	٦,١	٣,٩	٧,٣	٢٧,٢	٢٤,٨	٨٦,١	إثيوبيا
-	-	٣٤,٦	٥٨,٣	٣٤,٨	٧٧,٩	٩١,٩	٧٩,٩	كازاخستان
-	-	١٢,٠	٢٢,٣	٢١,٩	١١٥,٧	قيرغيزستان
-	-	١١,٥	١٣,٢	٢١,٩	٨٠,٣	٨٤,٢	١٢٢,٤	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
-	-	٢,٠	٢,١	٥,٥	٢٧,١	٢٨,٧	٥٨,٩	ليسوتو
١٥٩٦	١٦٢٨	١,٣	١,٧	٦,٧	٢٢,٣	٢١,١	١٣٠,٦	ملاوي
٢٠٠٩	٨٩٥		٢,٥	٦,٦	٢٩,١	٢٧,٤	٧٣,٢	مالي
-	-	٢,١	٥,٠	٣٤,١	٣٢,٧	٤٤,٤	٩٧,٥	منغوليا
-	-	٩,٥	١٠,٥	١٠,٢	٢٠,٨	٢٣,٥	٥٠,٢	نيبال
١٠٧٤	١١٩٠		٢,٠	٨,٧	٢٣,٧	٢٣,٦	٧٨,٧	النيجر
-	-	٣,٦	٤,٥	١٢,٣	٢٥,٧	٢٨,٣	٥٨,٦	باراغواي
-	-	١٢,٨	١٤,٤	١١,٥	٧٢,٠	٧٦,٤	٩٥,٤	جمهورية مولدوفا
٥١٩	١٣١٦	٢,١	٢,٤	١٥,٣	١٧,٥	١٦,٤	٨٥,٧	رواندا
-	-		١,٩	١,٣	١٥,٥	١٩,٩	٢٠,٨	سوازيلند
١٠٠	-	٤٩,١	٨٥,٠	٨,٤	٥١,٦	٥٥,٣	٨٦,٧	طاجيكستان

تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المتقلبة بالديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	إجمالي خدمة الديون (النسبة المئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل)			إجمالي أرصدة الديون الخارجية (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)			البلدان النامية غير الساحلية
		٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
٢٠١٢	٢٠١٢							
-	-	١٨,٩	١٧,١	١٣,٥	٦٢,٨	٦٦,٤	٤٠,٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
-	-				٢,٠	٢,٩	٣١,٣	تركمانيستان
٣٥٢٤	١٩٥٠	١,٧	١,٨	٩,٨	٢٣,٥	١٩,٣	٧٣,٤	أوغندا
-	-				١٧,٨	١٩,١	٥٣,٠	أوزبكستان
٢٧٧٠	٣٩٠٠	٢,١	١,٩	٤٣,٥	٢٤,٧	٣٠,٨	١٦٢,٥	زامبيا
-	-				٦٤,٨	٨٠,٦	٨١,٢	زيمبابوي
١٩٤١٣	٢٠٨٥٤	٢٠,٩	٢٧,٥	٢٣,١	٣٩,٩	٤٤,٥	٦٥,٧	البلدان النامية غير الساحلية

المصدر: البنك الدولي والشعبة الإحصائية.

الجدول ٤
التجارة الدولية للبضائع، والصادرات والواردات

تجارة البضائع								البلدان النامية غير الساحلية
شروط التبادل التجاري (٢٠٠٠=١٠٠)		النسبة المئوية من الصادرات العالمية		مجموع الواردات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		
٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	
١٣٩,١	١١١,٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٦٣٩٠	٢١٠١	٣٧٦	١٤٤	أفغانستان
١١٧,٦	٩٨,٦	٠,٠١	٠,٠١	٤١٤٥	١٢٨٠	١٣٣٤	٦٨٦	أرمينيا
٢٠٧,٧	٩٦,١	٠,١٩	٠,٠٣	١٠١٦٧	٢٦٢٦	٣٤٤٩٤	٢٥٩٢	أذربيجان
١٣٤,٣	١١٠,١	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠٥٢	٢٤٩	٦٧٥	١٣٣	بوتان
١٧٩,١	٩٨,٥	٠,٠٥	٠,٠٢	٧٦٦٤	١٦١٦	٨٣٣٢	١٥٩٨	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٨٥,٠	٩٥,٢	٠,٠٣	٠,٠٤	٧٢٧٢	٢٤٤٨	٥٨٨٢	٢٨١٠	بوتسوانا
١٢٦,٩	١١٠,٤	٠,٠١	٠,٠٠	٢٤٠٦	٩٢٥	٢٣٥٢	٣٢١	بوركينافاسو
١٤٩,١	٨٩,٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٧٥٢	١٥٧	١٢٣	٣٨	بوروندي
٦٨,٨	٩٩,٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٣١٠	١١٨	١٩٠	١٢٨	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٢٩,٤	٩٩,٧	٠,٠٣	٠,٠١	٢٧٠٠	٧٩٠	٤٦٠٠	٦٠١	تشاد
١٣٠,٦	٩٦,٦	٠,٠٢	٠,٠١	٨٨٩٦	٢٦٨٦	٢٨٧٥	٤٩٦	إثيوبيا
٢٣٦,٧	١٠٠,٧	٠,٤٨	٠,١٧	٣٧٠٥٦	٨٤٠٩	٨٧٦٠٣	١٢٩٢٧	كازاخستان
١٠٨,٣	١١٠,٦	٠,٠١	٠,٠١	٤٢٦١	٧١٧	١٩٧٢	٥٨٢	قيرغيزستان
١٠٩,٤	١٠٠,٧	٠,٠١	٠,٠٠	٢٣٩٨	٤٦٢	٢٢١٦	٣٣٥	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
٧٧,٧	٩٦,٣	٠,٠١	٠,٠١	٢٥٠٠	١١٢١	١١٧٢	٤٧٦	ليسوتو
٩٥,٩	٨٧,١	٠,٠١	٠,٠١	٢٤٢٨	٧٨٦	١٤٢٥	٥٢٥	ملاوي
١٧٢,١	١٢١,٠	٠,٠١	٠,٠١	٣٣٩٠	١٢٧١	٢٣٩١	٩٢٨	مالي
٢٠٦,١	١٠٤,٨	٠,٠٣	٠,٠١	٦٥٩٨	٨٠١	٤٨١٨	٦١٦	منغوليا
٧٧,٧	٩٧,٢	٠,٠١	٠,٠١	٥٧٧٤	١٧٥٤	٩١٩	٦٦٢	نيبال
١٦٩,٠	١٠٢,٨	٠,٠١	٠,٠٠	٢٧٠٠	٦٢٢	١٢٥٠	٣٥٢	النيجر
١١٠,٥	١٠١,٤	٠,٠٤	٠,٠٢	١٢٣١٦	٢٢٢٨	٧٧٦٤	١٢٤٢	باراغواي
١٠١,٥	١٠٢,١	٠,٠١	٠,٠١	٥١٩١	١٣٩٩	٢٢١٧	٧٩٠	جمهورية مولدوفا
٢١٤,٩	٩٩,٤	٠,٠٠	٠,٠٠	١٧٧٦	٢٥٩	٤٦٤	٦٣	رواندا
١١٠,١	١٠٢,١	٠,٠١	٠,٠٢	١٩٥٠	١٥١٩	١٩١٠	١٦٣٨	سوازيلند
٩٩,٣	٩٨,٨	٠,٠١	٠,٠١	٣٢٠٦	٨٨١	١٢٥٧	٧٩٧	طاجيكستان
٨٨,٣	٩٦,٦	٠,٠٢	٠,٠٢	٧٠٠٧	٢٣٠٦	٤٤٥٥	١٣٦٧	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٢٣٩,١	١٠٠,٨	٠,٠٧	٠,٠٥	٧٤٠٠	٢٥١٢	١٣٠٠٠	٣٦٣٢	تركمانستان

تجارة البضائع								البلدان النامية غير الساحلية
شروط التبادل التجاري (٢٠٠٠=١٠٠)		النسبة المئوية من الصادرات العالمية		مجموع الواردات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		مجموع الصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		
٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	
١١٠,٠	٩٤,٧	٠,٠١	٠,٠١	٥ ٦٣١	١ ٣٧٥	٢ ١٥٩	٥٣٢	أوغندا
١٧١,٨	١٠٤,٢	٠,٠٧	٠,٠٤	٩ ٩٥٣	٢ ٦٦٢	١٣ ٢٥٤	٣ ١٨٩	أوزبكستان
١٨٣,١	٩٤,٤	٠,٠٥	٠,٠١	٧ ١٧٨	١ ٥٧٤	٩ ٠٠١	٩٨٠	زامبيا
١٠٥,٠	٩٧,٥	٠,٠٢	٠,٠٢	٤ ٤٠٠	..	٣ ٥١٢	١ ٦٧٠	زيمبابوي
١٨٧,٣	١٠١,١	١,٢٢	٠,٥٦	١٨٤ ٨٦٨	٤٩ ٣٦٢	٢٢٣ ٩٩٤	٤٢ ٨٤٨	البلدان النامية غير الساحلية
-	-	٢٠,٤٦	١٢,٥٥	٣٧١٠ ١٩١	٨٩٦ ٨٣٩	٣٧٤٢ ٨٠٢	٩٥١ ٧٣٨	بلدان المرور العابر النامية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول ٥
التجارة عبر الحدود

عدد الوثائق المطلوبة للتصدير	مدة عبور الصادرات (بالأيام)	كلفة التصدير (بدولارات الولايات المتحدة لكل حاوية)	عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد	مدة عبور الواردات (بالأيام)	كلفة الاستيراد (بدولارات الولايات المتحدة لكل حاوية)	البلدان النامية غير الساحلية
١٠	٧٤	٣٥٤٥	١٠	٧٧	٣٨٣٠	أفغانستان
٥	١٣	١٨١٥	٨	١٨	٢١٩٥	أرمينيا
٨	٣٨	٣٤٣٠	١٠	٣٨	٣٤٩٠	أذربيجان
٩	٣٨	٢٢٣٠	١٢	٣٨	٢٣٣٠	بوتان
٨	١٩	١٤٢٥	٧	٢٣	١٧٤٧	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٦	٢٧	٢٩٤٥	٧	٣٧	٣٤٤٥	بوتسوانا
١٠	٤١	٢٤١٢	١٠	٤٧	٤٠٣٠	بوركينافاسو
١٠	٣٢	٢٩٦٥	١١	٤٦	٥٠٠٥	بوروندي
٩	٥٤	٥٤٩١	١٧	٦٢	٥٥٥٤	جمهورية أفريقيا الوسطى
٨	٧٥	٥٩٠٢	١١	١٠١	٨٥٢٥	تشاد
٧	٤٢	٢١٦٠	٩	٤٤	٢٦٦٠	إثيوبيا
٩	٨١	٤٦٨٥	١٢	٦٩	٤٦٦٥	كازاخستان
٨	٦٣	٤١٦٠	١٠	٧٥	٤٧٠٠	قيرغيزستان
١٠	٢٦	٢١٤٠	١٠	٢٦	٢١٢٥	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
٧	٣١	١٦٩٥	٧	٣٥	١٩٤٥	ليسوتو
١٠	٣٤	٢١٧٥	٩	٤٣	٢٨٧٠	ملاوي
٦	٢٦	٢٢٠٢	٩	٣١	٣٠٦٧	مالي
١٠	٤٩	٢٥٥٥	١١	٥٠	٢٧١٠	منغوليا
١١	٤١	١٩٧٥	١١	٣٨	٢٠٩٥	نيبال
٨	٥٩	٣٦٧٦	١١	٦٤	٣٧١١	النيجر
٨	٣٣	١٤٤٠	١٠	٣٣	١٧٥٠	باراغواي
٧	٣٢	١٥٤٥	٧	٣٥	١٨٧٠	جمهورية مولدوفا
٨	٢٩	٣٢٤٥	٨	٣١	٤٩٩٠	رواندا
٨	١٨	١٨٨٠	٨	٢٧	٢٠٨٥	سوازيلند
١١	٧١	٨٤٥٠	١١	٧٢	٩٨٠٠	طاجيكستان
٦	١٢	١٣٧٦	٦	١١	١٣٨٠	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٧	٣٣	٣٠٥٠	٩	٣٣	٣٢١٥	أوغندا
١٣	٨٠	٤٥٨٥	١٤	٩٩	٤٧٥٠	أوزبكستان

عدد الوثائق المطلوبة للتصدير	مدة عبور الصادرات (بالأيام)	كلفة التصدير (بدولارات الولايات المتحدة لكل حاوية)	عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد	مدة عبور الواردات (بالأيام)	كلفة الاستيراد (بدولارات الولايات المتحدة لكل حاوية)	البلدان النامية غير الساحلية
٦	٤٤	٢٧٦٥	٨	٥٦	٣٥٦٠	زامبيا
٨	٥٣	٣٢٨٠	٨	٧٣	٥٢٠٠	زيمبابوي
٨	٤٢	٣٠٤٠	١٠	٤٨	٣٦٤٣	متوسط البلدان النامية غير الساحلية
٨	٢٣	١٢٦٨	٨	٢٧	١٥٦٧	متوسط بلدان المرور العابر النامية

المصدر: البنك الدولي، Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises

الجدول ٦
مؤشرات مختارة بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية

مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة	خطوط الهاتف والمستخدمين في الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ نسمة				البلدان النامية غير الساحلية
	الهاتف الخليوي		الخطوط الرئيسية		
	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١	٢٠٠٣	
٤,٦	٥٤,٣	٠,٨	٠,٠	٠,١	أفغانستان
..	١٠٣,٦	٣,٧	١٨,٦	١٨,٤	أرمينيا
٥٠,٨	١٠٨,٧	١٢,٦	١٨,١	١١,٢	أذربيجان
٢١,٠	٦٥,٦	٠,٤	٣,٧	٣,٨	بوتان
٣٠,٠	٨٢,٨	١٤,٥	٨,٧	٦,٩	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٧,٠	١٤٢,٨	٢٤,٣	٧,٤	٧,٢	بوتسوانا
٣,٠	٤٥,٣	١,٨	٠,٨	٠,٥	بوركينافاسو
١,١	١٤,٥	٠,٩	..	٠,٣	بوروندي
٢,٢	٢٥,٠	١,٠	٠,١	٠,٢	جمهورية أفريقيا الوسطى
١,٩	٣١,٨	٠,٧	٠,٣	٠,١	تشاد
١,١	١٦,٧	٠,١	١,٠	٠,٦	إثيوبيا
٤٤,٠	١٤٢,٥	٨,٩	٢٦,١	١٤,٩	كازاخستان
١٩,٦	١٠٤,٨	٢,٨	٨,٩	٧,٩	قيرغيزستان
٩,٠	٨٧,٢	٢,٠	١,٧	١,٢	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
٤,٢	٤٧,٩	٦,٢	١,٦	١,٧	ليسوتو
٣,٣	٢٥,١	١,١	١,١	٠,٧	ملاوي
٢,٠	٦٨,٣	٢,٠	٠,٧	٠,٥	مالي
٢٠,٠	١٠٥,١	١٢,٨	٦,٧	٥,٦	منغوليا
٩,٠	٤٣,٨	٠,٣	٢,٨	١,٤	نيبال
١,٣	٢٧,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٢	النيجر
٢٣,٩	٩٩,٤	٣١,٢	٥,٦	٤,٩	باراغواي
٣٧,٨	١٠٤,٨	١٢,٢	٣٣,٣	٢٠,٣	جمهورية مولدوفا
٧,٠	٤٠,٦	١,٥	٠,٤	٠,٣	رواندا
٢٠,٤	٦٣,٧	٧,٨	٤,٤	٤,٢	سوازيلند
١٣,٠	٩٠,٦	٠,٨	٥,٤	٣,٩	طاجيكستان
٥٦,٧	١٠٩,٤	٣٨,٣	٢٠,٠	٢٥,٩	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٥,٠	٦٨,٨	٠,٢	١٠,٧	٨,١	تركمستان
١٣,٠	٤٨,٤	٢,٩	١,٣	٠,٢	أوغندا

مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة	خطوط الهاتف والمستخدمين في الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ نسمة		خطوط الهاتف الرئيسية		البلدان النامية غير الساحلية
	الهاتف الخليوي		٢٠١١	٢٠٠٣	
٢٠١١	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٣	
٢٨,٦	٩١,٦	١,٣	٦,٩	٦,٧	أوزبكستان
١١,٥	٦٠,٦	٢,٢	٠,٦	٠,٨	زامبيا
١٥,٧	٧٢,١	٢,٩	٢,٨	٢,٤	زيمبابوي
١١,٣	٥٤,٥	٣,١	٣,٩	٣,٥	متوسط البلدان النامية غير الساحلية

المصدر: البنك الدولي.

الجدول ٧
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٠٣	البلدان النامية غير الساحلية
٩٤	٨٣	٥٨	أفغانستان
٤٨٩	٥٢٥	١٢١	أرمينيا
٢٠٠٥	١٤٦٧	٣٢٨٥	أذربيجان
١٦	١٠	٣	بوتان
١٠٦٠	٨٥٩	١٩٧	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢٩٣	٤١٤	٤١٨	بوتسوانا
٤٠	٤٢	٢٩	بوركينافاسو
١	٣	-	بورووندي
٧١	٣٧	١١	جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٢٣	٢٨٢	٧١٣	تشاد
٩٧٠	٦٢٧	٤٦٥	إثيوبيا
١٤٠٢٢	١٣٩٠٣	٢٠٩٢	كازاخستان
٣٧٢	٦٩٤	٤٦	قيرغيزستان
٢٩٤	٣٠١	١٩	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
١٧٢	١٣٢	٤٤	ليسوتو
١٢٩	١٢٩	٦٦	ملاوي
٣١٠	٥٥٦	١٣٢	مالي
٤٤٥٢	٤٧١٥	١٣٢	منغوليا
٩٢	٩٥	١٥	نيبال
٧٩٣	١٠٦٦	١١	النيجر
٣٢٠	٢١٥	٢٥	باراغواي
١٥٩	٢٨١	٧٤	جمهورية مولدوفا
١٦٠	١٠٦	٣	رواندا
٩٠	٩٣	(٦١)	سوازيلند
٢٩٠	١١	٣٢	طاجيكستان
١٣٥	٤٦٨	١١٣	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٣١٥٩	٣٣٩٩	٢٢٦	تركمستان
١٧٢١	٨٩٤	٢٠٢	أوغندا
١٠٩٤	١٤٦٧	٨٣	أوزبكستان
١٠٦٦	١١٠٨	٣٤٧	زامبيا
٤٠٠	٣٨٧	٤	زمبابوي
٣٤٥٩٢	٣٤٣٦٩	٨٩٠٤	البلدان النامية غير الساحلية

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول ٨
مؤشرات مختارة للتنمية الاجتماعية

البلد النامية غير الساحلية	انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)		مؤشر التنمية البشرية		معدل الوفيات دون سن الخامسة (من كل ١٠٠٠ مولود حي)		نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوة العاملة		حصة النساء في البرلمانات الوطنية (النسبة المئوية)	
	٢٠١١	٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠٠٣
أفغانستان	-	-	٤٦,٦	٤٩,١	١٢٥,٩	١٠١,١	٠,١٧	٠,٢٠	-	٢٧,٧
أرمينيا	٥,٠	٥,٠	٧٣,٢	٧٤,٤	٢٥,٧	١٧,٥	٠,٧٥	٠,٧٠	٣,١	٨,٤
أذربيجان	٥,٠	٥,٠	٦٩,٠	٧٠,٩	٦١,٠	٤٤,٧	٠,٨٧	٠,٩٠	١٠,٥	١٦,٠
بوتان	-	-	٦٤,٨	٦٧,٦	٧٧,٧	٥٣,٧	٠,٨٢	٠,٨٦	٩,٣	٨,٥
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢٧,٥	٢٤,١	٦٤,٧	٦٦,٩	٧١,١	٥٠,٦	٠,٧٥	٠,٧٩	١٨,٥	٢٥,٤
بوتسوانا	٣١,٩	٢٧,٩	٥٠,٦	٥٣,٠	٧٢,١	٢٥,٩	٠,٨٨	٠,٨٨	١٧,٠	٧,٩
بوركينافاسو	٢٤,٤	٢٥,٩	٥٢,٥	٥٥,٩	١٧١,١	١٤٦,٤	٠,٨٥	٠,٨٦	١١,٧	١٥,٣
بوروندي	٧٢,٤	٧٣,٤	٤٧,٨	٥٠,٩	١٥٨,٣	١٣٩,١	١,٠٢	١,٠٢	١٨,٤	٣٠,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٢,٦	٣٠,٠	٤٤,٤	٤٩,١	١٧٠,٧	١٦٣,٥	٠,٨٤	٠,٨٥	٧,٣	١٢,٥
تشاد	٣٦,٤	٣٣,٤	٤٨,١	٤٩,٩	١٨٣,٥	١٦٩,٠	٠,٨١	٠,٨٠	٥,٨	١٢,٨
إثيوبيا	٤٣,٨	٤٠,٢	٥٥,٢	٥٩,٧	١١٨,٢	٧٧,٠	٠,٨٦	٠,٨٧	٧,٧	٢٧,٨
كازاخستان	٥,٠	٥,٠	٦٥,٢	٦٧,٤	٣٧,٩	٢٨,٣	٠,٨٦	٠,٨٦	١٠,٤	٢٤,٣
قيرغيزستان	٨,٦	٦,٤	٦٦,٦	٦٨,٠	٤١,٨	٣٠,٦	٠,٧١	٠,٧١	١٠,٠	٢٣,٣
لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)	٢٩,٤	٢٧,٨	٦٤,٥	٦٧,٨	٦٧,٦	٤١,٩	٠,٩٧	٠,٩٦	٢٢,٩	٢٥,٠
ليسوتو	١٧,٠	١٦,٦	٤٤,٣	٤٨,٧	١٢٠,٣	٨٦,٠	٠,٨٢	٠,٨٠	١١,٧	٢٤,٢
ملاووي	٢٣,٠	٢٣,١	٤٩,٠	٥٤,٨	١٤٢,٦	٨٢,٦	٠,٩٢	١,٠٤	٩,٣	٢٢,٣
مالي	٩,٥	٧,٩	٤٩,٠	٥١,٩	٢٠٣,٠	١٧٥,٦	٠,٥٤	٠,٥٣	١٠,٢	١٠,٢
منغوليا	٢٧,٦	٢٤,٢	٦٦,٠	٦٨,٨	٥٢,٢	٣٠,٧	٠,٨٥	٠,٨٣	١٠,٥	٣,٩
نيبال	٢٠,١	١٨,٠	٦٥,٦	٦٩,١	٧١,٦	٤٨,٠	٠,٩١	٠,٩٢	-	٣٣,٢
النيجر	١٣,٦	١٢,٦	٥١,٧	٥٥,١	١٨٥,٧	١٢٤,٥	٠,٤٣	٠,٤٤	١,٢	١٣,٣
باراغواي	١٦,٨	٢٥,٥	٧١,٢	٧٢,٧	٣٠,٨	٢٢,٤	٠,٦٤	٠,٦٧	٢,٥	١٢,٥
جمهورية مولدوفا	٥,٠	٥,٠	٦٧,٩	٦٩,٦	٢١,١	١٦,٠	٠,٩٢	٠,٨٥	١٢,٩	١٩,٨
رواندا	٣٤,٢	٢٨,٩	٥٢,٣	٥٥,٧	١٣٤,٢	٥٤,١	١,٠٢	١,٠١	٢٥,٧	٥٦,٣
سوازيلند	٢٧,٣	٢٧,٠	٤٥,٩	٤٨,٩	١٢٥,٠	١٠٣,٦	٠,٦١	٠,٦٢	٣,١	١٣,٦
طاجيكستان	٣٦,٧	٣١,٧	٦٥,٤	٦٧,٨	٨٥,٠	٦٣,٣	٠,٧٧	٠,٧٦	١٢,٧	١٩,٠

الدول النامية غير الساحلية	انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)		مؤشر التنمية البشرية		معدل الوفيات دون سن الخامسة (من كل ١٠٠٠ مولود حي)		نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوة العاملة		حصة النساء في البرمائيات الوطنية (النسبة المئوية)	
	٢٠١١	٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠٠٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥,٠	٥,٠	٧٣,٨	٧٥,٠	١٤,٣	٩,٦	٠,٦٦	٠,٦٢	١٨,٣	٣٠,٩
تركمانيستان	٥,٠	٥,٠	٦٤,٤	٦٥,٢	٦٥,٥	٥٢,٥	٠,٦٣	٠,٦١	٢٦,٠	١٦,٨
أوغندا	٣١,٠	٣٤,٦	٥٠,٢	٥٤,٥	١٢٤,٩	٨٩,٩	٠,٩٦	٠,٩٦	٢٤,٧	٣٥,٠
أوزبكستان	٧,٩	٦,١	٦٧,٢	٦٨,٦	٥٧,١	٤٨,٦	٠,٦٦	٠,٦٤	٧,٢	٢٢,٠
زامبيا	٤٧,٥	٤٧,٤	٤٤,٤	٤٩,٤	١٣٨,٥	٨٢,٩	٠,٨٦	٠,٨٦	١٢,٠	١١,٥
زيمبابوي	٣٣,٩	٣٢,٨	٤٤,٠	٥٢,٧	١٠١,٣	٦٧,١	٠,٩٢	٠,٩٣	١٠,٠	١٥,٠
متوسط البلدان النامية غير الساحلية	٢٣,٦	٢٢,٦	٥٧,٦	٦٠,٦	١٠٩,٥	٨٠,٩	٠,٧٨	٠,٧٩	١٢,١	٢٠,٢
متوسط بلدان المرور العابر النامية	١٧,٦	١٦,٨	٦١,٢	٦٣,٨	٥٨,٨	٤٣,٧	٠,٧٣	٠,٧٤	١٤,٠٣	١٧,٤

المصدر: الشعبة الإحصائية.

الجدول ٩
القيمة المضافة من الصناعة التحويلية والتضخم

التضخم، متوسط أسعار الاستهلاك (النسبة المئوية للتغير)		القيمة المضافة من الصناعة التحويلية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
٤,٤	١٠,٤	١٣,١	١٢,٩	١٧,١	أفغانستان
٢,٥	٧,٧	١٠,٦	١٠,٧	١٦,٨	أرمينيا
١,١	٧,٩	..	٥,٨	٩,٤	أذربيجان
٩,٧	٨,٩	٩,٣	٩,١	٧,٤	بوتان
٤,٥	٩,٩	١٣,٣	١٣,٩	١٤,٧	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٧,٥	٨,٥	٤,٢	٤,٠	٤,١	بوتسوانا
٣,٦	٢,٨	٦,٧	٧,٨	١٤,٣	بوركينافاسو
١١,٨	١٤,٩	١٠,٠	١٠,٥	١٤,٥	بوروندي
٥,٢	١,٢	-	-	٧,٣	جمهورية أفريقيا الوسطى
٧,٧	١,٩	-	-	٨,٠	تشاد
٢٢,٨	٣٣,٢	٣,٦	٣,٩	٥,٧	إثيوبيا
٥,١	٨,٣	١٣,٥	١٣,١	١٥,٣	كازاخستان
٢,٨	١٦,٦	٢٠,٦	١٨,٩	١٤,٦	قيرغيزستان
٤,٣	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٨,٧	لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)
٥,٣	٥,٦	١١,٧	١٢,٨	٢١,٢	ليسوتو
٣,٣	٧,٦	١١,٩	١٢,٠	١١,٩	ملاوي
٢١,٣	٣,١	-	-	٢,٨	مالي
٥,٣	٧,٧	٧,١	٧,٣	٧,٥	منغوليا
٤,٧	٩,٦	٦,٤	٦,٥	٨,٤	نيبال
١٥,٠	٢,٩	-	-	٦,٣	النيجر
٨,٣	٨,٣	١١,٩	١٢,٢	١٥,٠	باراغواي
٠,٥	٧,٧	١٣,٥	١٢,٧	١٨,٣	جمهورية مولدوفا
٣,٨	٥,٧	٦,٦	٦,٦	٦,٨	رواندا
٦,٣	٦,١	٤٢,٢	٤٢,٦	٣٩,٩	سوازيلند
٨,٩	١٢,٤	٨,٣	٩,٥	٣١,٣	طاجيكستان
٥,٨	٣,٩	١٣,٩	١٤,٤	١٧,٥	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٤,٩	٥,٣	-	-	١٨,٦	تركمانستان
١٤,١	١٨,٧	٨,٢	٨,٣	٧,٥	أوغندا

التضخم، متوسط أسعار الاستهلاك (النسبة المئوية للتغير)		القيمة المضافة من الصناعة التحويلية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			البلدان النامية غير الساحلية
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٣	
١٢,١	١٢,٨	٨,٦	٩,٠	٩,٢	أوزبكستان
٦,٦	٨,٧	٨,٤	٨,٩	١٢,٠	زامبيا
٣,٧	٣,٥	١٧,١	١٧,٩	١٣,٦	زيمبابوي
٧,٣	١٠,٠	١١,٥	١١,٥	١٣,١	متوسط البلدان النامية غير الساحلية
٥,٨	٧,٢	١٤,٦	١٤,١	١٤,١	متوسط بلدان المرور العابر النامية

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.